جدليات الوحدة اليمنية

الأزمة - الحرب والديمقراطية - الرئاسة



د. فارس السقاف



د. فارس السقاف

جدليات الوحدة اليمنية

الأزمة - الحرب والديمقراطية - الرئاسة

د. فارس السقاف

رقم الإيداع بدار الكتب
(٣٧٣ لسنة ٢٠٠٦)




بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المقدمة

بين دفتي هذا الكتاب مجموعة مقالات مختارة نشرتها في صحافتنا المحلية وفي الصحافة العربية الدولية خلال فترة ما بعد الوحدة الممتدة:

- أولاً: من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٤م
- ثانياً: منذ بدء أول انتخابات رئاسية ١٩٩٩م - وحتى ما قبل الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٦م.

الموضوعات غطّت أزهى وأخطر فترات تاريخ اليمن المعاصر، حيث شهدت اليمن في الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ ربيع اليمن الجميل، ثم حلّ بالبلاد خريف طويل كاد أن يعصف بثمار الربيع الناضجة وتتساقط أوراقه، لولا أن انتهت الحرب، وبعد أن سكتت أصوات النيران بدا أن البلاد خرجت من نفق حرب كان مقدراً لها أن تطول وتمتد، وبدا أن قيادة البلاد تريد أن تستأنف العملية السياسية ضمن شرعية دولة الوحدة وإن إعادتها الحرب إلى مربعها الأول قبل الوحدة وهو

ماســوف يؤثر على أدائها وتعاطيها مع معادلة السياسة وأطرافها كما سنلاحظ في الفصول الأربعة لهذا الكتاب.

واليوم ونحن على أعتاب انتخابات الرئاسة والمحليات في سبتمبر ٢٠٠٦م، تشــهد اليمن حراكاً قوياً للقوى السياســية والاجتماعية تبحث لهــا عن موقع في المســتقبل. ويردد كثيرون أن الســنوات السبع القادمة من قابل الفترة الرئاسية هذه سترسم صورة اليمن السياســي والاقتصادي ســواءً كانت إيجاباً أو سلباً، وفي الحالين الأمر صحيح إلى حد كبير.

وفصول الكتاب تحاول اكتشــاف ذلك وربما تفيد القارئ المتأمل أو هو رجاؤنا.

الفصل الأول

من التشطير إلى الوحدة

مرحلة المخاض والولادة

نوفمبر 1989 - مايو 1990م

الوحــدة موقف الفطـرة

"كان أحد النهارات الساطعة المبهرة بزغ شمسه من صوب اليمن الموحد"

لعلَّ اتفاقٍ عدن القاضي بإعادة الوحدة بين شطري اليمن والمقرر تنفيذه فعلياً نهاية مايو٩٠م، لعل هذا الاتفاق يتصدر قائمة أحداث العـــام ٨٩م على الإطلاق على الصعيـــد العربي.. وعظمة الحدثٍ تكتســـب من صعوبته وتعقيداته حيث كان التشطير حدياً وفاصلاً، والافتراق واســـع الهوة ســـحيقاً، يصل حد التناحر والاقتتال، وقد تضافرت على صنع هذا الواقع التفتيتي المدمر قوى متآمرة تمتلك خبرة تطاول عليها الأمد، وتجهيزات طاولت بها الأمم.

فكيف لا يكتسب الحدث بعد ذلك العظمة والشموخ ؟!

إن التقليب في أوراق تاريخ التشطير يكشف أن الانفصال عملية مفتعلة وصنيعة اســـتعمارية كرَّســـها حـــكام انفصاليون من خلالٍ تنفيذ قوانين وأنظمة شطرية، على حين أنه من الثابت تاريخياً أن الشـــعب في الشطرين تعايش مع بعضه البعض على قاعدة واحدة من القيم والعادات، وعلى تكوين نفسي متناغم ومنسجم.

وقد كان استقلال الشطر الجنوبي من الوطن عقب تخلص الشمال من حكم الإمامة فرصة مواتية أولى لإعلان وحدة الشطرين ولكن الـــذي حدث هو تعميق واقـــع الانفصال تمثل في قبول قيادة عدن

آنذاك بنقل حرفي لتجربة تشذ شططاً عن طبيعة وخصوصيات اليمن فباعدت بذلك أمل تحقيق الوحدة. مع أن التاريخ الذي لحق ذلك من خلال أحداث حصار صنعاء أثبت ربما بقاء الجنوب احتياطياً في معركة ربما كانت ستؤول إلى أن تسقط صنعاء عاصمة الثورة الوليدة.

لكن ما الذي تبدل الآن حتى يعلن عن إعادة وحدة اليمنيين ؟

لاشك أن هناك عوامل داخلية تلخصت في الضرورة الملجئة لقيادة الشطر الجنوبي في مراجعة حساباتها الخاطئة والتي أفرزت فشلاً وتراجعاً وتدهوراً بل ونتائج تدميرية دموية حتى بات أمر المراجعة خياراً لا مناص منه وإلا تهدد الوجود.

وفي الشطر الشمالي تنامى حس القيادة الوحدوي، وتجاوز حد تحقيق الوحدة الوطنية الداخلية إلى الوحدة اليمنية الاندماجية، لأنها مثلت -حينها- سبيل الخروج من مآزق واختناقات هي نتاج طبيعي لواقع التمزق والشقاق. أما العوامل الخارجية فقد جعلت سياسة الوفاق الدولي الطريق ممهداً للوحدة وضمنت إلى حد كبير تجنب محاولات التعويق التي كانت تمارس صوبها سلفاً وإن كانت لن تختفي تماماً، ويضاف إلى العوامل الداخلية عامل هام هو البعد الشعبي بقواه السياسية وعامته إذ أضحت مهيأة لتقبل هذا الإنجاز حتى وإن لم يكن الشعب مطلعاً ابتداءً، وإن خلقت له تجارب الماضي حالة يأس وشك.

وإذا تأملنا خصوصاً حال القوى السياسية إزاء الوحدة فهي كلها لا تملك إلا تأييدها مبدئياً ثم تختلف في جوانب أخرى تتعلق أحياناً بكيفية التنفيذ، أو اشتراطات مسبقة يتمحور بعضها في الحسم بشأن المنطلقات والثوابت وأخرى في إجراءات ديمقراطية

أو قانونية. أما الموقف الإسلامي الذي يلمزه البعض جهلاً فهو يصدر عن دعوة الإسلام الجامعة التي لا تفرّق، والموحدة التي لا تمزّق، بل إن الموقف الإسلامي يتوجب أن يكون أكثر المواقف صدقاً وجدية ؛ لأن الوحدة على كافة مستوياتها لدى الإسلامي إيمان وقناعة، بل ويتعداها إلى أن تصبح عبادة وفريضة، منبثقة من شمولية منهج الإسلام. لكن الممانعة وعدم الاندفاع ربما جاء من قبل التيار الإسلامي الإخواني التقليدي توقعاً لتغلب الشيوعية بما تمتلكه من إمكانات وخبرات في دولة الوحدة، وبالتالي استبعادها، أي أن موقف التيار الإسلامي من معادلة الحكم الذي كان مشاركاً فيها مع أنظمة الحكم في الشمال بشكل أو بآخر مباشرة أو بطريق مباشر، ولهذا قد تكون مواقف الرفض أو التردد مردها عدم حسم موقعه متعللاً بحالة الرفض الشعبي للاشتراكية.

إن هذه الفرصة التي وفرتها كل تلك العوامل والتي ابتدرها الرئيس وتجاوب لها قادة الشطر الجنوبي وبعيداً عن كل الملابسات، تستوجب أن يتداعى لها الجميع دعماً ومساندة وتثبيتاً، إن هذه الفرصة ربما لا تعود ثانية إذا فاتت بل وقد تجر نتائج كارثية، لهذا فإن نجاحها مرهون بنا لا سيما الرموز والقوى السياسية ؛ لأن لا أحد يشك في قدرة الوحدة على إحداث أحسن الأوضاع، ولكن الشك في مقدرة هؤلاء على تأسيسها على أسس ثابتة من عقيدة أمتنا وقيمها، وعلى أسس دستورية وعلى قدرتهم في تجاوز أنانيتهم وأهوائهم والالتقاء على قاعدة المصلحة العليا للبلاد والمحافظة على هويتها. ومن هنا وتأميناً لها من الخطر، وضماناً لبقائها قوية، يتحتم علينا إتقان صناعة هذه المرحلة.

xxxxxxx

منزلة بين منزلتين

"أولئك الذين جعلوا من الوحدة رحلة استكشافية عندما يصلون محطتها يكتشفون انها لم تحقق مبتغاهم سيرتدون عنها، لكنهم تيقنوا متأخرين ان الوحدة صارت واقعاً لا يمكن الرجوع عنها إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م؟» وأن تذكرة الوحدة كانت على خط واحد دون عودة"

لم تكن مسألة الوحدة اليمنية الاندماجية موضع شك في صوابية اختيارها بين نماذج أخرى من الوحدات ولم تكن محل بحث نتقصى صيغة تراجعية بديلة عن صيغتها التي قامت عليها في ٢٢ م ايو ٩٠م.

بل على العكس فقد كنا نؤكد - جميعنا- أن صيغة الوحدة الاندماجية كانت ولا تزال الأمثل والأنسب وأنها لو لم تتم بصيغتها تلك، وبدأناها بصيغ أدنى تتدرج إلى الصيغ الأعلى انتهاء بالاندماج لما قامت الوحدة على الإطلاق.

واليوم وفي الأشهر الأخيرة تحديداً تعددت الأطروحات التراجعية عن الوحدة الاندماجية، وهي في معظمها إن لم يكن جميعها تصدر عن قيادات الحزب الاشتراكي.

ولا يمكن تفسير هذا التراجع إلا في سياق أزمة النخب الحاكمة منذ تحقيق الوحدة قبل أربع سنوات تقريباً وليس في إطار الوحدة

كقيمة ومضمون، إذ حاول طرفا السلطة اللذان أعلنا الوحدة ترتيب أوضاعهما على نحو يسمح بتعايشهما عبر تقاسم للسلطة والنفوذ والثروة وللجغرافيا والشعب أيضاً، أو أن يتمكن أحدهما من إلغاء الآخر، ولكن المحاولة أسفرت في الأخير عن الفشل حيث احتفظ كل منهما بمقومات دولته السابقة.. الحزب الاشتراكي جنوباً.. والمؤتمر الشعبي شمالاً.

ومن هنا بدأ الاشتراكي البحث عن بديل للوحدة القائمة، ويمكننا اعتبار المؤتمر الشعبي الحليف الآخر متمسكاً بالوحدة القائمة أو الموت، وإن كان هذا الأخير يدخل معركة الوحدة أو البديل الآخر مفلساً من الاستراتيجية الواضحة، وعاجزاً عن تقديم نموذج ناجح لدولة الوحدة المؤسساتية، وغير مقنع في عرض نفسه كمثال يمكن الاطمئنان إليه.

لقد قام الحزب الاشتراكي بعملية مكثفة ثقافية إعلامية وإجرائية متسلسلة استهدفت تحويل مسألة الوحدة كمفهوم في وعي الشعب ونخبه الفكرية والسياسية إلى جدلية، كما أحالتها في وجدان وضمير الأمة إلى مشاعر مضطربة بعد أن كادت أن تستقر فيها عقيدة يقينية ثابتة.

لقد تدرج الاشتراكي في هذه العملية ابتداء من المطالبة بتطوير الوحدة، وتصحيح مسارها، وإغنائها بمضامين جديدة بدعوى أن الوحدة لم تتحقق أصلاً، وإلى هنا لا اعتراض فهي مطالب موضوعية، وحاجة واقعية لأنها تتضمن الاحتفاظ بشكل الوحدة القائم ومحاولة إصلاحها من الداخل، ولو تحرك الاشتراكي في هذا الاتجاه كطليعة إصلاحية بعد أن استقطبت طروحاته الشعب لنجح بالتأكيد، ولكن الاشتراكي لم يتوقف عند هذا الحد فانتقل

إلـــى مراجعة صيغة الوحدة الاندماجيـــة، ثم دفعة واحدة انطلقت المطالبـــة بالبديـــل الفيدرالي، وبعدهـــا الفيدراليـــة على إقليمين (مضمون كونفدرالي) بـــل والكونفدرالية صراحة. وفي الكواليس بدأ الحديث عن الانفصال السلمي، والانفصال على أرض الواقع، و لهـــذا راجت حينها تحركات مريبـــة بعيدة عن لجنة حوار القوى السياســـية المكلفة بمتابعة تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق الموقعة في عمـــان فـــي ٢٠ فبراير الماضي بل تتجاوز الوثيقـــة ذاتها، وإلا فما الحاجـــة إلى اتفاقات جديدة بعد الوثيقة التي لم تنفذ وحتى الآن إذا لم يكن الهدف من ورائها الاعتراف المتبادل بالانفصال الواقعي وترسيم جديد لتقاسم السلطة.

لقد صرح نائب رئيس مجلس الرئاسة برفض العودة إلى مرحلة ما قبل ٢٢ مايو ٩٠م (ماقبل الوحدة) كما لا يقبل العودة إلى أوضاع ما قبل ١٩ أغسطس ٩٣م (ماقبل اعتكافه الأخير). وهذا يعني أن مشـــروع الانفصال العلني الرسمي لم يستكمل شروطه، ولم تتهيأ ظروفه المناســـبة لعدة أسباب داخلية وخارجية، ولهذا فالهدنة إلى حـــين تتعدل فيه موازين مشـــروع الانفصال الرســـمي هي البديل المؤقت في المرحلة الراهنة.

فمـــا هو النوع الممكن الذي يراد الاتفاق حوله بحيث يقع ما بين الوحدة والانفصال؟ وماهي المنطقة الوســـطى التي ســـيقف عليها حكامنا في منزلة بين منزلتين ؟ وأية صيغة ســـيقفون عليها ؟ إنها صيغـــة الاتفاق على فترة هدنة جديدة ســـرية تعتـــرف بانفصال واقعي، أي لا انفصال ولا وحدة ولا اقتتال ولا إنهاء للأزمة !!

إن المحصلة النهائية لعملية التشـــكيك فـــي الوحدة الاندماجية دون محاولة التصحيح والإصلاح في إطارها أولاً سلبية تماماً، ولم

تقــدم بدائل بنائية البتة بل ســاهمت الأطراف جميعها في ضرب مشــروع الوحدة بلا استثناء بشكل مباشــر أو غير مباشر، ولكن الاشــتراكي لكونه رافع لواء المشــروع الحضاري والتحديث ودولة المؤسســات الوحدوية فهــو الأكثر لوماً في هــذا الصدد حيث لم يتقدم خطوة واحدة في مشروعه المعلن.

ولو اســتمرت الأمور على هذا المنوال التشكيكي في الوحدة في ظل الغياب للبديل البناء فسنكتشف أننا لم نضع الوحدة بمفردها على مهاوي التيه والضياع ولكن كل المكاسب والإنجازات وستنفرط حبات السبحة واحدة تلو الأخرى، ولا عزاء للوطن.

xxxxxxx

الوحـــدة والمستقـــبل

المتاح - الممكن - المستحيل

"كان أحد النهارات الساطعة المبهرة بزغ شمسه من صوب اليمن الموحد"

نقرأ في مجلة مركز دراســات الوحدة العربية (مســتقبل الأمة العربية) صـ ٦٣ ما يلي: «ويذكرنا التاريخ العربي بأنه لم يكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى (حالة الوحدة) أو (حالة التجزئة)، كلتا الحالتــين ما هما إلا لحظتان تاريخيتـــان مؤقتتان، وأن كلاً منهما حملت في أحشائها البذور الجنينية للحالة الأخرى». انتهى

لهذه المقولــة دلالتها الأهم وتتمثل في أن الوحدة ليســت قدراً محتومــاً كما هي التجزئــة، وإنما هي رهن بتفاعل الإنســان مع هــذا المعطى بضماناته الواقعية التي تحفظ مضمونها الاقتصادي والثقافي والحقوقي وبالتالي يمنحها الاستمرارية، وبناء على هذا فإن توفيــر الضمانات الأساســية هي التي ســتحافظ على بقاء الوحدة ما دامت تمثــل ضرورة وحاجة لازمتين.. وهنا نجمل هذه الضمانات:

- دولة النظام والقانون، المحققة للعدالة والمواطنة المتساوية أمام القانون.
- الديمقراطية ونظام الحكم المحلي.
- تحقيق المصالح الاقتصادية والمعيشية للمواطن.

● الوحدة الثقافية في إطار التنوع.
● دور الشعب والقوى السياسية في تعزيز الانتماء لوحدة الوطن.

الوحدة مهمة المستقبل:

الحديث عن مستقبل الوحدة لم يعد مقنعاً أن يراوح حول أهميتها وضرورتها والخوف على تفككها، أو تضخيم قيمتها لتحجب عجز المقدرة في إنجاز مهامها المتبقية وتحقيق مضمونها بعنوانها الرئيس: دولة النظام والقانون ولا تتحول الوحدة إلى مجرد سلاح يرفع في وجه الخصوم.

لهذا فإن الوحدة إذا بقيت تدور في هذه الحلقات المفرغة لمجرد التمجيد وهي تفشل في اختبارات الواقع فلن تكون بمنأى عن خطر الهشاشة والتفكك. وفي المقابل فإنه مهما يكن من الاختلالات التي يرى البعض أنها نشأت وتنامت مع الوحدة فإن خيار الانفصال لن يضع حداً للمعضلات التي نشأت وتنامت مع سلطات الوحدة المتعاقبة وليس بسبب الوحدة بالتأكيد وسيكون الانفصال ذروة الكارثة بل والانحدار إلى قعر الهاوية حيث لن يعود بالانفصال الزمني إلى ما كان عليه وإنما سيكون أكثر تفتيتاً وأعظم خسارة.

فالوحدة التي تحققت في ٢٢ مايو ٩٠م هي مشروع مستقبلي في الأصل دخلت به اليمن القرن الـ٢١ ووجدت في الأصل لتبقى، إن الوحدة هي رهن جهدنا نحن استمراراً وانقطاعاً، ضعفاً أوقوة، وبذلك نخضع لسنن ونواميس التغيير التي لا تتبدل ولا تتحول، وأهم هذه السنن ترتبط بإصلاح وتخطيط النظام السياسي، وترك الأمور هكذا للصدفة والارتجال لا يؤدي إلا إلى الفشل وذهاب قوة

الوحدة.

ويمكننا تبين هذه السنن في الآيات القرآنية المحكمة:

- (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)
- (تلك الدارِ الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين)
- (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرناٍ مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً).

الوحـــدة مســـتقبل الرئيس الذي يمضي صوب المســـتقبل، وهو يدرك أن المستقبل مرهون بإدراك المهام.

لقد ظلت المراهنة على مســتقبل الوحدة مرتبطة بحدث الوحدة منذ نشـــأتها، لكن علـــي عبدالله صالح بقي حادبـــاً عليها بتقديم التنازلات لضمان اســـتمرارها لمواجهة سياســـة الفتقاسم مراهناً على شرعيتها بينما كانت الأطراف الأخرى تنظر إلى الخلف تقيس خط الرجعة إلى المواقع الســـالفة كأنما هي في رحلة استكشافية، تتلفت خلف طرق الارتداد، فتكونٍ مثل المُنْبَتّ السائر في الصحراء على ظهر دابته ينهالِ عليها ضرباً يســـتعجل مسيرها فنفقت، فلا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع.

xxxxxxx

الفصل الثاني

الأزمة - الحرب

مرحلة المهددات

1992 - يوليو 1994م

الأزمة والحرب..
ما الذي حدث؟

"كان نفر منا يردد أنه ما دامت الوحدة قد تحققت دون حرب، فإنها لن تستمر، وعندما انشبت حرب الشريكين عاد هؤلاء ليقولوا وداعاً للوحدة، وعندما فشل الانفصال قال آخرون إن الوحدة اليمنية تحققت سلمياً وإن ترسخت حربا"

لقد بدأ واضحاً منذ بداية الأزمة في العام ١٩٩٣م أن النظامين الحاكمين المتحدين بدأ يفكر كل منهما في إذابة الآخر فيه، والتفرد في السيطرة وتوحيد النظام السياسي تحت سيطرته وبالتالي قاموا بنقل الأزمة من داخل دوائرهم النخبوية الحاكمة إلى الشعب ومؤسسات المجتمع، وإعادة تموضع الأحزاب والمجتمع المدني الوليد حولهما.

لقد ظهر بأن الوحدة لم تكن سوى مظهر شكلي، وإطار قانوني سياسي، حيث استبقى كل من حزبي المؤتمر والاشتراكي دولته كما هي بمقوماته العسكرية والأمنية والمالية والإعلامية بل وبالوحدات الجغرافية السابقة، بعد أن أطلق عليها المحافظات الجنوبية والشرقية التي احتفظ بها الاشتراكي والمحافظات الشمالية والغربية التي ظلت تحت هيمنة المؤتمر الشعبي العام، وكان – الوضع هكذا- احتمال المواجهة وارد لا محالة مما يضع الوحدة في محك واقعي يهددها كلية، يوقف تحركها صوب

المستقبل ليعيدها إلى الماضي قبل استعادتها إن لم يكن في وضع أسوأ وأكثر كارثة.

ومنذ إجراء الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م وظهرت النتائج بدأت الأزمة تتفاقم وتتجه نحو الفرز والمفاضلة بين الحزبين الحاكمين، حيث انتهت سلسلة الاعتكافات التي بدأها نائب الرئيس آنذاك علي سالم البيض إلى موسم هجرة كافة قيادات الاشتراكي إلى الجنوب حتى لم يبق أحد منهم، وكان قد برز بوضوح رسمي رقم في المعادلة السياسية الحاكمة هو حزب التجمع اليمني للإصلاح في البرلمان والحكومة، ومجلس الرئاسة، وهو رقم مضاف إلى المؤتمر الشعبي العام، وبدأت ترتفع دعوات لإصلاح الوحدة ربما تمثل تراجعاً كلياً عنها تتوارى خلف لافتة إصلاح الوحدة.

وبدأ تداول وثيقة العهد والاتفاق وهي في مضمونها مشروع بناء دولة النظام والقانون حيث تمحورت حول إجراءات منع الحرب أولاً والاتفاق على أسس بناء الدولة ثانياً، وبمشاركة من كافة القوى السياسية في الحكم والمعارضة. (راجع وثيقة العهد والاتفاق – صادر عن صحيفة صوت العمال – يناير ١٩٩٤م).

حرب ٩٤م وخطر الانفصال:

تأكد الفرز الممهد للانفصال عقب توقيع وثيقة العهد والاتفاق، حيث لم يعد قادة الحزب الاشتراكي شريك الحكم إلى عاصمة الدولة وإنما تفرقوا في الأقطار المجاورة ليتجمعوا بعد ذلك في عاصمتهم الأولى عدن، بل إن الميدان العسكري شهد أولى المواجهات ليلة توقيع الوثيقة ٢٠ فبراير في أبين بوادي دوفس،

ثم في ظهيرة ٢٧ أبريل شـهدت عمران أخطر مواجهة عسـكرية بين اللواء الثالث مدرع (اشـتراكي) واللـواء الأول مدرع (مؤتمر) وفي فجر الخميس ٥ مايو بدأت المعركة الشـاملة بقصف طائرات الحزب على كل الجبهات بين الشمال والجنوب.

وفـي ليلة ٢٢ مايـو ١٩٩٤م تم إعلان الانفصـال من قبل علي سالم البيض رسمياً من عدن ولكن لا السلطة الشرعية في صنعاء اعترفت به، ولا أية دولة أقرت لها بذلك رسمياً.

وبدأ سـباق من الزمن بين مشـروعين مشـروع تثبيت الوحدة بحسـم الحرب لصالح شرعية صنعاء، ومشـروع الانفصال بحل سياسـي دولي يعـول على طول أمد القتال دون حسـم، المراقبون استعادوا رهانهم على فشل خيار الوحدة الذي تحقق سلمياً لينتهي بالانفصـال حرباً لكن الأيـام الـ ٦٧ التي دامـت فيها الحرب لم تمهل أصحاب هذا الرهان حيث حسمت الحرب في ١٩٩٧/٧/٧م وانتهى خطر الانفصال إلى حين.

نتائج الحرب (تركة الوحدة والانفصال):

لا ينكـر أحد أن تكلفة الحرب كانت باهضـة ليس على صعيد الأرواح فحسب، وإنما على صعيد المجتمع والدولة وهو ما يعد بحق، إحداهم محددات مسـتقبل الوحدة اليمنية إذ لو استطاعت اليمن الموحدة تجنب هـذا الحرب بأزماته السـابقة، ونتائجها اللاحقة لاستطاعت إن تحسـب سنوات الوفاق في اتجاه التنمية والتطوير وكانت سـتلغى من حسابها السـنوات الطويلة التي سترجعها إلى الوراء بسبب الحرب.

لقد شـهدت اليمن تراجعاً كبيراً على كافة المسـتويات لاسيما

المعيشية منها، حيث اتسعت رقعة الفقر وارتفعت معدلات البطالة وتردت مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والمياه، وتناقص حجم الاستثمارات (انظر: اليمن إلى أين ؟ أرقام ومؤشرات د. يحي صالح محسن -ديسمبر ٩٩- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - تقرير التنمية البشرية للعام ٩٨ - وزارة التخطيط - والبنك الدولي).

وكرد فعل لهذا الواقع الذي أفرزته الحرب بدا الحديث حول مستقبل الوحدة اليمنية إلى صدارة الهموم والاهتمامات، رغم أن الوحدة الجغرافية القانونية تعززت بأداة سياسية واحدة بعد أن ظلت تتنازعها إرادتان سياسيتان متناقضتان إلا أن ثغرة الوحدة المفتوحة انحصرت في تولد خطر محتمل من جهة الانقسام في الوحدة الوطنية، وهي التي تتحصن بالوحدة النفسية والجوامع الثقافية.

ولا تعني الوحدة الثقافية قالباً جامداً تصب فيه جموع البشر في إطار من اللزوميات والحتميات، بل هي وحدة تنوع يثريها ويغنيها لا أن يفنيها ويلغيها على نمط واحد للمتقلب السائد.

وبهذا تحول الحديث من مستقبل الوحدة في كيانها الجغرافي القانوني (الأرض) إلى الحديث حول الخطر على مستقبل الوحدة من جهة انقسام الوحدة الوطنية (الإنسان)، إعادة ترتيب البداية والنهاية والمقدمة والنتيجة، فيبدأ الانفصال من الإنسان إلى الجغرافيا. ومع أن مسألة الانفصال عادت لتطرح بأشكال أخرى أو هكذا قابلتها سلطة المؤتمر الشعبي العام الحاكم مع حليفه التجمع اليمني للإصلاح شركاء ما بعد الحرب وحتى عقب تفرد

المؤتمر بالحكم بنتيجة الانتخابات لعام ٩٧م.

ومن بين أهم هذه الأشكال المطروحة التي تعامل معها الحزب الحاكم باعتبارها إلتفات على الوحدة بمسميات أخرى:

- المصالحة الوطنية وإعادة أسس الشراكة التي قامت عليها الوحدة.
- إصلاح مسار الوحدة.
- الاستفتاء وتقرير المصير.
- الفدرالية.

ولا شك أن الخيارين الأخيرين هما الأجرأ ولكنهما الأقل طرحاً ويجري تداولهما في أضيق الحدود وبصورة تتدرج في إطار إعلاني يحمل مواجهة مكشوفة وخاصرة وخيانية للمبدأ.

ذلك أنها مواربة للانفصال الذي لا يحظى بشعبية ويتجرد من أي ذرة وطنية وهو انتقامي يقود إلى كارثة وليس له مقومات نجاح واقعية ولا موضوعية أو ذاتية. ولا شك أن الدولة التي استمرت بعد الحرب بدون شريكها في الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني، هذه الدولة حاولت أن تمنع حدوث هذا الانقسام في الوحدة الوطنية والتي تمحورت حولٍ ما أطلق عليه « المسألة الجنوبية» وإن لم تمثل كياناً مؤسسياً رغم أن نتائج الحرب التي جاءت لصالحها كانت كفيلة بإغرائها للقيام بإجراءات تصفوية حدية في مواجهة خصومها، وإن مارست أخطاء ظاهرة تحسب عليها لكنها أدركت أن نشوء مثل هذا الوضع بسبب هذه الممارسات لن يكون في صالحها.

ولهذا فقد استعاد الرئيس صالح مسار الوحدة وكان من فائدة ذلك على البلاد وعلى القوى السياسية أن الرئيس أبقى أو حافظ

على إمكانية اســتئناف عملية التغيير والنهوض واستثمار الوحدة التي نجت من الزوال من خلال اســتمرار كيان الجمهورية اليمنية الموحد، واســتمرار اعتماد النظام الديمقراطي، رغم كل ما يشوب هاتين العمليتين.

وهــذا الدور من هذه الزاوية على الأقل تحســب للرئيس صالح رغم أن المهام المتبقية هي الأخطر والأهم، والتي تنتظر في عمليتها البنائية، ويبقى الدور الغائب للقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدنــي التي يتطلب حضورها في القضايا الكبرى والمطلبية للناس والتي تسعى لإعادة التوازن المحقق لمقصد التنمية والرخاء والعدالة والحرية.

xxxxxx

أزمة السلطة وسلطة الأزمة

لا أحسب أن بلادنا قد وصلت إلى حالة من السوء كالتي نعيشها منــذ بداية الفترة الانتقالية وحتى الآن وربما إلى أمد. ولا يتصور أحد أن الوحدة اليمنية هي المتسبب في هذا السوء، وإنما كان قدر هذا المنجز العظيــم أنه جرى وفق آلية خاطئة فتلوث إدارته نخبة متنفــذة غير جديرة به رغم أنه في البدء كانت مســئولية القيادة الحاكمة، فتحققت الوحدة منجزاً رفعهم إلى مقامها.

هل رأى أحدنا ســوءاً أشــد مما حدث خلال العامين والنصف التي أســموها انتقالية؟؟ كل شــيء طاله الخراب وامتدت إليه يد الإفساد حتى أعماق السرائر كما أن جيشاً غازياً مدمراً يحيل كل مشيد وجميل يباباً وبلاقع.

وبعــد طول معاناة وانتظار، فإن كل النذر توشــك تقديراً تكرار الفترة الانتقالية، وأن التاريخ ســيعيد نفسه في مضمون وصورة لا سيما بعد أن ظهرت خفايا اتفاقات المتنفيذين المفزوعة في الهزيع الأخير من ليل الفترة الانتقالية الأولى.

لقاء الحديدة بين الرئيس ونائبه أو صلح (الحديدية) كما يسميه المتندرون، وإن لم تظهر بنوده رسمياً إلا أن ما هو محقق ولا يتطرق إليه الشك هو إنهاء القطيعة بين قمتي السلطة مؤقتاً لتدبير تأجيل جديــد للانتخابــات ونهاية الفترة الانتقالية وهــو ما كانت الفترة المســتوفاة في ٢٢ نوفمبر ٩٢م أجلاً جديداً للحياة حتى ٢٧ أبريل ٩٣م وبعــد أن كانت مقولة قطبي الســلطة ضروريــة أثناء الفترة

الانتقالية في موعدها، وخيارنا الوحيد إجراء الانتخابات دون تأخير، أصبحت المقولة اليوم بعد (صلح الحديدة) بتمديد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات ضرورة حتمية ولازمة تستوجبها المصلحة العليا للبلاد.

ومهما يكن من أمر المبررات فقد وقعت الواقعة، ونجح حكامنا في إيهامنا بأن عدم تأجيل الانتخابات يعني الطوفان، ويريدون المضي في طريق السلطة بشرعية الأزمة ولا يلوون على شيء دون إدانة أو محاسبة، وهاهي السلطة المتنفذة تروج لعبتها المفضوحة من جديد ونحن نقترب من الأجل النهائي للانتخابات لنتحايل هذه المرة ليس على التأجيل ولكن على نتائج الانتخابات لتجيئ في صالحها وتصب في خاناتها.

وفي محاولة لكسب التعاطف الشعبي واستجلاب غطاء الشرعية الجماهيرية، فلا بأس أن تقوم قمة السلطة بجولة ميدانية في المحافظات.

وبعد أن أوهموا هذه الجماهير قبل نهاية الفترة الانتقالية الأولى ٢١ نوفمبر ٩٢م بأن الخلاف بين طرفيها كاد يصل حد الكارثة والانفصال حتى تتهيأ النفوس لتقبل التأجيل كما قضت به اتفاقية الحديدة السرية التي قطع بها نائب رئيس مجلس الرئاسة اعتكافه الأخير، بعد هذا هاهم اليوم يجولون البلاد يوحون لنا بخيار الدمج والتوحيد بين الحزبين بديلاً عن الحرب الأهلية كما أرادوا أن يوهمونا بها عبر التظاهرات المدمرة في الـ ٢٩ من شهر ديسمبر ٩٢م.

إنها سلطة الأزمة تدير البلاد باختلاق المخاطر وتلي الأمر

بشرعية الفتنة المزعومة وتتحصن بإهاب الذرائعية.

إن الدلائــل التي لا تغرب عن كل ذي نظرة وبصيرة تشــير إلى مؤامرة تمارســها الســلطات للإخلال بنتائــج الانتخابات، فبعد تقاسم الدوائر على نحو تعسفي يفضي إلى نجاح مرشحي السلطة جاء قرار اعتبار المعسكرات مقرات انتخابية ليمثل مجالاً لانتشار أفرادها على الدوائر بصورة غير قانونية ويضاف إلى ذلك إلحاق عدد غير قليل إلى جداول القيد تحت جنح الظلام.

وكذا الأساليب التنفيرية للراغبين في التسجيل من قبل عدد من اللجان، وكان لاشــتراط صورتين بالنســبة للمرأة تأثير على حجم إقبالها ليس من الناحية الشرعية في الأساس ولكن بفعل تجاوزات الواقع الاجتماعي والقفز عليه في أحســن الأحــوال مضافاً إلى هــذا التهميش لدور المرأة تأخر نزول اللجان النســائية، وهذا كله فــي كفة وعدم تكافؤ فرص التنافس بين المرشــحين لاســيما بين الحزبــين الحاكمــين والأحزاب الأخرى في الكفــة الأخرى، حيث يتحكم حزبا السلطة (الاشتراكي والمؤتمر) بكافة وسائل وإمكانات الدولة وتسخيرها لخدمتها في تقرير مصير الانتخابات (الجيش والأمن، الإعلام، خزينة الدولة ومواردها).

وهذا الواقع رغم سطوته فإنه لن يكون قدراً محتوماً إذا استطاعت قوى التغيير الحية في البلاد النهوض بدورها في توعية الجماهير وضمان رقابة ســير الانتخابات بنزاهة وكشف التجاوزات، وإذا ما قامت هذه القوى الخيرة ومعها ســواد الناس ولم تنجح في ضمان النزاهة –وهو أمر مســتبعد- فإنها تملــك حينها تحديد الموقف الذي يقتضيه الظرف.

وهذا الموقف الســاعي إلى تأســيس العملية الديمقراطية على

قواعد سليمة ولو في حدها المعقول ضمن عملية بنائية متدرجة مطلباً مثالياً ولكنه الحد الواجب. وما لم تنهض القوى الفاعلة في مجتمعنا فإن الواقع السيء واللاشرعي سيتجاوزها وستترسخ أقدامه وتتمدد فروعه وسيصبح من الصعوبة البالغة عمل شيء يذكر من بعد ذلك. إننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بصياغة موقف موحد يحاصر القوى الناشزة عن الشرعية وإرادة الشعب الوالغة في الوحل والمنغمسة في حمأة الفساد.

ذروة الأزمـــة

في عاصمة الضباب كنت أحس بالمرارة حين أتلقى أخبار الضباب الملبد في سماء بلادي جراء الأزمة الحادة في أعلى السلطة.

كان الضباب يتمدد بشــمس نادرة السطوع على السماء اللندنية في حين تتوارى لدينا شمس الانفراج خلف سحب كثيفة من حظوظ النفس وأثرتها وفقدان الثقة والمصداقية.

كانــت محطات التلفزة الدولية تنقل أخبــار الأزمة بين الرئيس الروسي ونائبه الكسندر توشــلي ثم الحسم بينهما لصالح طرف، فــي حين تظل أزمتنا في صنعاء تــراوح مكانها بل وتتصاعد، وإذا ما لاح بريق الحل كان مجرد فسحة لسراب خادع يلوّح بالعودة إلى الأزمة من جديد.

لقد أحسست بالمرارة لأننا أصبحنا مثار حيرة المراقبين وسخرية المتابعين وشــماتة الأعداء وحسرة الأصدقاء، بعد أن كنا بإنجازنا الوحدة وإجراء الانتخابات مبعث الإعجاب والإجلال.

هــذه الأزمة هي ذروة الأزمات، فقد خيم مع هذه الأزمة شــبح الانفصال، وتعالت أصوات تشــطيرية نشاز، وسادت حالة طوارئ غير معلنة، وظلت أبوابٍ الاحتمال مشرعة ومفتوحة على الأسواء، وبرغم أننا قد ألفنا حلاً تقاســمياً في الساعات الأخيرة عقب كل أزمة سلطوية تنعكس بآثارها على الحياة عامة إلا أن هذه الأخيرة تحمل معها مخاوف حقيقية.

وربما طمأنا النفس بأن الأزمة الذروة هذه هي في دائرة التحكم،

ولن تخرج عن إطار الاستيعاب ولكننا مع ذلك نعتبر تراكم الأزمة بالترحيل يبقي على خطورة الموقف واحتمال وقوع المحذور على أشده.

حتى في حالة تجاوز هذه الحلقة من مسلسل الأزمات والمتمثلة في انتخابات مجلس الرئاسة، فإن الأزمة الأساسية ستظل قائمة، وأن ما يفعلونه ليس سوى ترحيل آثارها المتوقعة ببالغ السوء. فقد أظهرت نتائج انتخابات مجلس الرئاسة الأخير تجاوز جزء من أربعين جزءاً من الأزمة الدستورية مع بقاء الأزمة السياسية بكافة ملحقاتها بل وتعميقها، وجلسة أداء اليمين لأعضاء مجلس الرئاسة حملت بحضورها وغيابها تقاسيم الأزمة وتناميها بوضوح.

كيف نخرج من الأزمة إذن ؟

إن البحث عن المخرج يستدعي البحث عن مكمن الأزمة، وهذا البحث سيسلمنا -لامحالة- إلى البدايات، إذ الأزمة تكمن فيها، فالبدايات الخاطئة أفرزت نتائج خاطئة، ولأننا لم نحسن بناء البدايات ولم نجوّد صياغة الأساسات، ولم نعط القضايا الكبرى محل الاتفاق والمسائل الخلافية مداها الزمني المناسب، ظللنا نداور في فراغات الأزمة، وأخذنا نبحث عن المخارج في نتائجها، ولم نستطع حسمها.

المطلوب الآن التوقف عن اللهاث وراء تفاصيل الأزمة ومآلاتها، والكف عن افتعال المآزق جرياً وراء المكاسب والتنازلات، وتدارس الوضع على أساس الموضوعات والقضايا وفق ترتيب للأولويات، وتوطين النفوس على المصداقية والجدية. وهي مهمة ينبغي أن تكون مسئولية كافة القوى الحية الفاعلة.

قد يبدو الأمر معقداً، وبحاجة إلى معجزة اســتثنائية، وقد نعلل النفس بمقولــةٍ «دعوها للزمن» ولكن عصر الخــوارق والمعجزات لم يعد متصــوراً، وعنصر الزمن في المعــادل الحضاري لا يصنع الإنجاز بدون اســتثماره بجهدالإنسان، وســنة الله ونواميسه في التغير تقضي بذلك. وهذا هو التحدي..

لافتــه:

هدَّنا اليأس
وفات الغرضُ
لم يعد من أمل يرجى.. سواكم
أيها الحكام بالله عليكم
اقرضوا الله لوجه الله
قرضاً حسناً
وانقرضــوا

الشاعر / أحمد مطر

سباق الأسوأ

في كل مرة نخرج فيه من أزمة نمني أنفسنا الدخول في وضع أفضل ينسينا ما كنا فيها من محنة، فنكتشف أننا ما إن نخرج من أزمة حتى ندخل في أزمة أخرى تواصلاً للأولى..

كلما قلنا عساها تنجلي قالت الأيام هذا مبتداها

وكنا إذا انتقلنا إلى مرحلة جديدة نحسب أنها تشابه سابقتها فإذا بها تطل بقرونها لتشير إلى سوئها فنسارع بالتنازل عن أمانينا الكبيرة، ونطامن أحلامنا فنقبل أن تكون المرحلة الجديدة في مثل سوء المرحلة السابقة، ولكنها تأبى إلا أن تكون الأسوأ كأنما تتنافس المراحل عندنا في سباق السوء.

واليوم هانحن نبكي من قلوبنا على أحلامنا المشروعة والمتواضعة حين نراها تفر من بيننا كما يفر الماء من بين الأصابع، وحين نحس أنها تودعنا ونودعها كالميت الذي يذهب ولايعود.

ومع ذلك نسمع ليل نهار ماكينات الإعلام تصم آذاننا: إن المنعطف الذي نمر به خطير ولابد من تجاوزه، وإن المستقبل واعد بالخير والانفراج. وإذا بالمنعطف يمضي بنا إلا مالا نهاية يطوينا ولا نطويه. وإذا المستقبل الواعد يطول بنا ولا يأتي حتى ظننا أن قيام الساعة موعده.

إن أية أمة - لا تزال تحتفظ في داخلها ببذرة حياة - حين ترى واقعها وقد طاله الخراب حتى أعماق الضمائر تبحث عن من يمثلون زورق نجاة، وفنار هداية، ولكننا -واعذروني على هذه



الحقيقة المرة – افتقدنا هؤلاء، فجميعنا والغٌ في مشـــهد الخراب، حكامنا يمدوننا بأسباب الهلاك، والنخب السياسية والثقافية –إلا من رحم ربك وقليل ماهم– يتمســـحون بأعتاب الحكام، والشـــعب ســـادر لا يلوي على شيء ســـوى ما تركته له ديناصورات السلطة مـــن الأيدي للتصفيـــق وأخذ البصمات (كما يقـــول أحمد مطر). والقلة القليلة من الشرفاء الأحرار عاجزون، فهل نحن بحاجة إلى استئصال لنأتي بقوم آخرين لا يكونوا أمثالنا ؟

إن التغيير يبدأ من الوحدة الأصغر، من القلة التي يتوجب عليها أن توحد موقفها وترســـم منهجهـــا بصرامة ووضوح وتضرب المثل والقـــدوة، حينها ورغم كل المصائب ســـتجد طريقهـــا إلى النجاح والانتصار، وســـتعيد لأمتنا ثقتها بنفســـها، وســـتؤكد أن الخيرية والصـــلاح هو الأصيـــل فيها، وأن هـــذا الذي يجري ليس ســـوى عـــرض زائل، وهذه القلة من الشـــرفاء قـــادرة على هزيمة جيش من اللصوص (حســـب تعبير روسو) التي تملك اختصار عمر هذا الفســـاد الذي طغى فـــي البلاد أو أن تطيله بتقاعســـها وعجزها وهوانها على نفسها.

من الجهاد الأصغر
إلى الجهاد الأكبر

هذه مقالة ترصد حواراً مع البيض قبيل اندلاع حرب صيف ٩٤م، هنا نحاول البحث في ارتباطها بما جرى من حرب مفروضة.

تميزت الأيام الأواخر من العام ٩٣م يمنياً بكثافة الزيارات المكوكية للوفود اليمنية بين الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء وعلي سالم البيض في عدن كأنما لتقرر حقيقة ارتباط الأزمة الراهنة بهذين الشخصين، فهما أصل الداء وعلة الأزمة ولكنها في ذات الوقت، وفي هذه المرحلة على الأقل، مصدر الدواء، عملاً بقول الشاعر على غير علته (وداوني بالتي كانت هي الداء). ولقد كان لنا من هذه الزيارات نصيب وذلك ضمن وفد الملتقى الموسع لأبناء محافظة تعز، وأعترف ابتداء أننا لم نكن نعوّل على لقائنا بكل منهما إقناعهما بإنهاء الأزمة وإنما كان مجرد تقليد نقتفيه على إثر الوفود التي سبقتنا ولكن بعضاً منا كان يحس بضرورة التأثير من خلال لقاءاتنا وأن لابد من الإمساك بطرف الخيط أو تحديد نقطة البدء في طريق الحل للأزمة حتى لا تتجمد عند بؤرة التوتر فتباعدها من نقطة العودة، بل واقتنع هذا البعض بمجرد تفهم أسباب الأزمة وعمقها ومدى إمكانية الحسم من مصادر الأزمة نفسها، كان اللقاء الأول مع الرئيس مساء السبت ٢٥/١٢/٩٣م في الحقيقة كان مقرراً الالتقاء بالبيض قبل الرئيس نظراً لقربنا من مقر إقامته في عدن لولا أن البيض لم يحدد لنا

موعـــداً عاجلاً وكعادته استقبلنا الرئيس بـــروح مرحة تخفي كل آثـــار الأزمـــة وتداعياتها لا تملك معها إلا أن تعجـــب لهذه القدرة على الاحتمال والمحافظة على الاتزان والامتصاص لحملات النقد الموجهة صوبه.

مـــن تحدث منا فـــي هذا اللقـــاء تناول الأزمـــة بالتحليل وعدد ســـلبياتها وطالب بتجاوزها، وحين تحـــدث الرئيس لم يدع أمامنا أمراً مستعصياً وبسط القضايا الصعبة وحل عقد المسائل الخلافية بعبارات مختصـــرة أعادها علينا وكررها تعليقـــاً على كل النقاط مؤداها (نحن نقبل بالحوار وعلى اســـتعداد للتنازل وكل شيء قابل للتباحث ولا أمانع من اللقاء بالأخ علي ســـالم البيض في أي مكان من الوطن).

حمدنـــا الله علـــى هذه النتيجة رغم الاعتقاد الســـائد بأن هذا لا يمكـــن، وبأن هذا لا يكفي وبأنـــه لن يكون مقنعاً للطرف الآخر، كان للقاء مع الأخ النائب قد تحدد بأن يكون الثلاثاء ٢٨/١٢/٩٣م وفعـــلاً توجـــه وفدنا إلى عدن بأســـطول من الســـيارات في آخر صرعاتها وموديلاتها شـــكلت اســـتفزازاً لرجل الشـــارع في عدن الذي تطحنـــه الأزمة مع أخيه في عمـــوم الجمهورية، بينما تنهب الشوارع الكالحة هذه الســـيارات الفخمة المثمنة بالملايين، بعد أن نهبـــت خزائن البلاد ونهبت معها أقوات الناس. عفواً.. فهذه جملة اعتراضية وهي ليســـت خارج موضوع الأزمة بل إن لها مع الأزمة علاقة رحم وشيجة.

نعود إلى لقاء البيض، حيث توسط مجلسنا مبتدئاً بالترحيب بنا وبقـــرارات ملتقانا، لم أكن قد التقيت بالبيض منذ اعتكافه الأخير الذي تحول بحكم اســـتطالة أمده إلـــى تبتل عوضاً عن الاعتكاف،

ولهـــذا فقد كنت حريصاً على الاســتماع إليه ومحاورته، فهو رائد الأزمة وبطلها الذي فتح الحوار المكشوف والصريح حولها صعدها ومددها، لم أرصد خلال متابعتي لخطاب البيض جديداً عن سابق خطاباته سوى عبارتين:

الأولـــى: قوله أن هناك احتمالات داخل البــلاد كفيلة بالخروج بمبادرة بحجم الوحدة، فاليمنيــون يفاجئون العالم بالمبادرات في خضم الأزمات.

الثانية: قوله أنا على اســتعداد للاســتماع إليكم وأنتظر منكم أن تصارحونــي وتبينوا لي أين أخطــأت؟ وأين أصبت؟ (العبارات قالهما النائب بهذا المعنى وتكاد تكون بالنص).

أصدقكم القول أنني أحســـت بالنشوة والاطمئنان من خطاب البيــض بخلاصته التي عبّرت عنها العبارتان الســالفتان حتى إذا دعانـــا النائب لتناول طعـــام الغداء وتأجيل المناقشـــة على المقيل تحركت نحو الطعام بشــهية مفتوحة، و لكن هذا الانتشــاء لم يدم طويلاً حيث فاجأنا الأخ البيض في المقيل بخطاب مختلف لا يكاد يسلمنا إلى قرار.

فالوحـــدة في خير ونحـــن لا نزال تحت ســقف البيت الواحد، وإن طالبنـــا بأن يســتقل كل منا بحجرته ويتصــرف داخلها كيف يشــاء فهذا لا يعني الانفصال، والانفجار غيــر وارد، فقد طالبنا بتحييد القوات المسلحة، إذن ما الذي يحدث في الواقع ؟ لماذا هذا التخندق ؟ لماذا هذا الفرز والعودة إلى تقســيم ما قبل الـ ٢٢ مايو ٩٠م ؟ لمــاذا هذا التجييش ؟ ننجر، نحن لن نجر إلى الفخ، لســنا انفصاليين، لا تزايدوا علينا بالوحدة فهي مسالة حساسة بالنسبة

لنا نحن وحدويون وصميميون.

نحن لا نشــك في وحدويتكــم وعقلانيتكم، ولكــم فضل طرح قضايــا البلاد على طاولة الحوار، ولكن الكرة الآن في مرماكم ولا ســيما وقد وافق الرئيس والقوى الأخرى على الحوار حول النقاط المثارة.

يرد بانفعال: ليســت المسألة تسجيل نقاط في مرمى الآخر، ولا تبسطوا القضايا وتصوروا الخلاف على أنه خلاف شخصي بيني وبين الرئيس (هكذا قالها البيض في تلخيصاته للأزمة).

فنحاججــه: نحن معكم أن الأزمــة أضحت تتمحور حول قضايا ولكــن مع ذلك فأنتما-أنت والرئيس- لا تزالا قادرين على التأثير إلى حد كبيــر، والأخ الرئيس أبدى اســتعداداً للتحاور حول كافة قضايا الأزمة..

يبتسم بمرارة ويقول: لقد جرّبنا، وسبق لنا التوقيع على اتفاقات، ولم تنفذ، المشكلة في التنفيذ.

في محاولة للخلوص إلى نتيجة عملية، قلنا: ماالذي يمنع التنفيذ الآن بعد أن تهيأت كل أســبابه ؟ لمــاذا لا تبدأون ؟ ثم إنكم جميعاً مطالبون بالتنفيذ.

يجيــب: لدينا خطة تفصيلية لكل النقاط الـ١٨*، ولكننا نريد أن يشترك الجميع في الحل.

نــرد نحن وقد نفد صبرنا أو كاد: ولكن هاهم الجميع قد أبدوا استعداداً للمشاركة في الحل فماذا بقي بعد ؟

يرد منهياً المناقشة: فلنبدأ بالتنفيذ ولنبرمج القضايا وفق جدول

---

* طرح الحزب الاشتراكي مبادرة لحل الأزمة مكونة من ١٨ نقطة.

زمني.. لا توقظوا مجنوناً نائماً (يقصد نفسه).

وانفض الجمع وقفلنا راجعين، وقد أحسسنا بالمرارة إزاء هذه المناقشة التي شخصت لنا عمق الأزمة وحالة الانسداد التي وصلت إليها الأطراف السياسية، كما أظهرت لنا بجلاء نية مبيتة لتمديد الأزمة وصولاً إلى انهيار الدولة والمجتمع وتنفيذاً لمخطط يراد للبلاد تبدو مؤشراته واضحة منذ الآن، وأسوق إليكم هذا المقترح الذي صرحت به أمام البيض ورفاقه للتدليل على صدقية هذا الاستنتاج في الأخير، والذي لم يلق منه سوى التهرب رغم ظني باقتناعه، لأنه سيحفظ له مكانته التي بدأت تهتز بسبب تعنت المعترضين وهم أصحاب مشروع تمديد الأزمة.

الاقتراح وملخصه:

البدء بخطوة عملية تمثل البداية لمراحل الحل وهي لقاء الرئيس أنتم وقادة الأحزاب والقوى السياسية، والتوقيع على اتفاق مبادئ يتضمن النقاط المشتركة بين كافة مشروعات النقاط، ولا بأس من حضور شهود من الخارج يشكلون ضمانة إضافية للتنفيذ، على أن يعلن هذا الاتفاق صراحة وتملى بنوده لكل جماهير الشعب ثم بعد ذلك أو مصاحباً للاتفاق توضع المبادئ في إطار برنامج عملي وفق جدول زمني يشرك الجميع في تنفيذه وهذه مهمة لجنة الحوار.

ما رأيكم ؟ هل من مبرر لهذا الرفض المتكرر دون أن تقدم أية بدائل عملية في طريق حل الأزمة ؟ لا يزال في وسع الاشتراكي التقاط طرف الحل كما ابتدر منشأ الأزمة، ولكن الوقت ليس طويلاً وإذا لم يقم بعمل في اتجاه إيقاف الأزمة عند حدها أولاً، ثم بعد ذلك يدخل مع شركائه في الخطوات التنفيذية فسيصدق

عليـه الظن في توافر النية لديه لتمديـد الأزمة، وإن كان بإمكانه تكذيب الظن وليضع شـريكه المؤتمـر - والذي هو الآخر لم يثبت حتـى الآن صدقيتـه عملياً في الإصلاح - أمـام اختبار حقيقي، وإلا فـإن اليقين الذي لا يتطرق إليه شـك أن الوقت لن يتهيأ لأي مسعى في طريق الحل، لأن الذي سيتحقق وبأسبقية طوفان مدمر سنكون جميعاً فيه من المغرقين وفي القاع منه حكامنا ما لم نسارع لبناء سفينة النجاة.

هذا ما دار من حـوار صريح مع البيض أثناء اعتكافه في عدن بحضـور مجموعة غير قليلة من رجـالات محافظة تعز، وما زلت أذكر محاصرة الشـيخ المناضـل علي محمد سـعيد أنعم للبيض بصدقية وجدية حين كان يكرر: ولكن ما هو الحل ؟ اعملوا شـيئاً في طريق الحل، ودون أن يلقى ما يقنع.

إن البيض وبطانته هم الذين أوصلوا البلاد إلى طريق مسـدود لا يحتمل سـوى الانفجار، ولعل الدكتور ياسين سعيد نعمان يتذكر مكالمتي الهاتفية معه قبل انفجار الأوضاع بأيام، قلت لابد من كسر حالة الجمود التي سادت مجريات الحوار بسبب تعنت الاشتراكي أمام كل المبادرات لاسيما رفض التئام المؤسسات ولو تدريجياً وفي العاصمـة صنعاء لتنفيـذ وثيقة العهد والاتفـاق، ويتذكر الدكتور ياسـين سعيد نعمان خصوصاً ما قلته بشأن الرئيس علي عبدالله صالح الذي يجب الاسـتفادة من مرونته فـي صدد قبول الحلول والمبادرات والضغط في اتجاه بناء دولة المؤسسات، وحتى لا يؤدي تعنت الاشـتراكي إلى إخراج الرئيس عـن طبيعته هذه حين يصل إلى نقطة الدفاع.

ووافقني الدكتور ياسـين حينهـا، ولكن الذي حـدث هو زيادة

حملات الهجوم الإعلامي على الرئيس وبشكل يمس شخصه لا مواقفه وسياساته، وتولى أكثرها البيض، وشهدت عاصمة الدولة اليمنية الواحدة هجرة قيادة الاشتراكي العليا والوسطى وحتى الدنيا منها إلى الجنوب، فكانت أضخم عملية نزوح سياسي متعمد، ونزع البيض الشرعية عن المؤسسات الدستورية المنتخبة مدعياً قيام شرعية بديلة هي الوثيقة ومؤسسة جديدة هي لجنة الحوار، وكانت آخر حلقات هذه السلسلة المرسومة للانفجار هي افتعال صدامات مسلحة كما حدث عندما جلب الاشتراكي لواء الوحدة من حضرموت إلى أبين لمواجهة لواء العمالقة، ثم في في عمران وباصهيب في ذمار، لتنفجر بعدها الحرب الشاملة المفروضة التي انحاز لها الاشتراكي منذ البداية، واضطر الآخرين لها، وليس أدل على ذلك من هذه الكميات الضخمة والهائلة والمتطورة من الأسلحة التدميرية التي ظهرت في حوزة الاشتراكي بما يكفي لحرب طويلة مرشحة للاستمرار عشرات السنين ولتدمير الجزيرة العربية كاملة. أما مخازن الأسلحة التي انتشرت في العاصمة صنعاء فيكشف النية المبيتة للعاصمة وأهلها ما يجعلها تؤول إلى قاع صفصف لا ترى فيها عوجاً ولا أمتا، الحرب ليست خيراً ولا نتمناها، ولكنها قد تكون اضطرارية وإلا لماذا تبني الأمم قوات مسلحة إذا لم تكن للدفاع والانتصار للقيم والمكتسبات.

إن الحق مهما بلغت في حجيته ومهما بلغت صدقيته، فإنه بغير القوة يبقى عرضة لهزات وضربات تأتي حتى من أولئك الذين يملكون قدوة القوات وهم يتجردون عن أية ذرة من الحق.. الحرب هي الاستثناء ما دامت قد انسدت منافذ الحوار، والمعركة طويلة لن تنتهي عند الحسم العسكري فهي متواصلة في ميدان بناء الإنسان، وهي المعركة الحقيقية التي تستحق الاجتهاد لتحقيق

الانتصـــار. ولنرفع شـــعار رجعنا من الجهـــاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، ولندع الله تعالى بقولنا : اللهم إنك قلت وقولك الحق (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعســـى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعســـى أن تحبوا شـــيئاً وهو خير لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون) فاللهم اجعله خيراً لنا ولوطننا ونهاية لأحزاننا ومآسينا، فأنت تعلم ونحن لانعلم، إنك علام الغيوب.

*****

الفصل الثالث

تحديات ما بعد حرب ٩٤م
مرحلة بناء دولة الوحدة اليمنية
(1994 - 1999)

هــل نفشــل في معركتنا القادمة؟!

"غالباً ما ننجح في إزهاق وهدم الباطل، ولكننا غالباً أيضاً ما نفشل في إحقاق الحق والبناء عليه"

رغم كل مســاوئ الحرب وأوزارها إلا أن الحرب اليمنية الأخيــرة حملت وجهاً آخر للحــرب غير ما هو ظاهر ربما تحقيقاً لقولــه تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعســى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم..)

وهــذه الخيرية المتحققة في حربنا المفروضــة بدت في توحيد الإرادة السياســية، ودمج مؤسســات الدولة، فقــد و ضعتنا نهاية الفتنة المســلحة على غير اختيار منا علــى أعتاب مرحلة جديدة، وأدخلتنا ساحة معركة أخرى هي الأخطر وهي المعركة السياسية.

لقد قال أحــد مفكرينا قولاً بليغاً حكيماً قد يصدق على حالتنا مفاده: « إننا في الغالب ننجح في إزهاق الباطل، ولكننا في الأغلب نفشل في إقامة الحق».

واتســاقاً مع هذه المقولــة فقد حققنا - بفضــل الله - نجاحاً باهراً في معركتنا العســكرية، وتبقى المعركة السياســية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية هي التحدي القادم.

ولعل في الاســتهلالة المخيبة التي واجهتها مدينة عدن بمظاهر السلب والنهب بل والتخريب لبنية وممتلكات الشعب والدولة وعلى

مرأى من قوات الدولة الشــرعية، وبحضور الحكومة السياســية نفسها مؤشراً في اتجاه الفشل المبكر في المعركة السياسية.

فأيــة أرضية يمكن أن تهيئها هذه الاســتهلالة لمواطني حاضرة المحافظــات الجنوبيــة، وعاصمة دولــة الانفصال التــي ادعاها الانفصاليــون رغم رفض مواطنيها الوحدويين ؟ كيف لنا أن ننجح بعد ذلك وقد وضعنا هذه الحواجز النفسية في دمج هذه العاصمة الاقتصادية ومواطنيها الذين يمثلون طلائع لا يستهان بها ؟

ليــس لنا من مبرر لهــذه الظواهر الجارحة مهمــا تذرعنا بها، ولا مفر من تحمل المســئولية بشــجاعة، ومع ذلــك كله قد نتفاءل بمراجعة سريعة، ومحاســبة صارمة وعساها تكون سقطة مبكرة تنبهنا إلى خطورة المرحلة القادمة في هذا الوقت قبل البدء العملي الجــاد في مرحلة البناء، وقد تداركها الرئيس علي عبدالله صالح بقرار حاســم منع مــا يمكن أن يحدث في مثل هــذه الأحوال من كوارث وتصفيات.

إن الشعب ولا شك هو اليوم أكثر إبصاراً من ذي قبل، ويستشعر ســريعاً خطأ المســار من بداياته الأولى ومقدماتــه المبكرة، ولهذا فإن حكومة الوحدة الوطنية المزمعة ومن خلال شــخوصها ستكون الامتحان التمهيدي المقبل لمدى جدية القيادة، وإمكانية نجاحها في المعركة السياسية.

نحن في الأساس بحاجة ليس فقط إلى حسن الاختيار لرجالات الدولــة وكوادرها ممن لم يناصبوا الشــعب العداء في معتقداتهم وأخلاقهم وقيمهم، ولم يغرقوا في مســتنقع الفساد والإفساد، بل نحتاج إلى أبعد من ذلك وهو الثورة الإدارية ثورة الإصلاح الشامل. إن نهاية الفتن المسلحة، قد أفرزت حقائق جديدة، وأفرزت أوضاعاً

جديدة ووضعتنا بالتالي في خطوات متقدمة على طريق البناء، فلا يجوز تبديدها والتراجع من جديد إلى نقطة الصفر، إلى الأوضاع الأولى التي نبذناها وضحينا من أجل زوالها.

ملامح وآفاق الديمقراطية في الوحدة اليمنية

"أول الطريق هو الاتفاق على تنظيم صراعاتنا بطرق سلمية والطريق السلمي الأساس في ذلك هو الديمقراطية والتداول عبرها للسلطة"

يذهب الدارس لتاريخ اليمن إلى أن الأصل الديمقراطي في تكوين الشعب اليمني يتحدر منذ عهود سحيقة ترجع إلى زمن بلقيس ملكة اليمن التي سجل القرآن موقفها الديمقراطي حين استشارت قومها فقالت (يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون)، ومهما يكن من دلالة هذا الرصد للموقف إزاء الديمقراطية فإنها إشارة لمسلكية يمكن الاعتداد بها في سياق التراث الديمقراطي لشعب اليمن، والتأسيس عليها.

ومع دخول الإسلام اليمن شكّل الدين بعداً جديداً لمفهوم الديمقراطية والتي منحها اسماً يتناغم مع خصائصها وينسجم مع تكوينها ويتجاوب مع سياق تطورها وهو (الشورى) بعيداً عن إيحاء لفظة الديمقراطية التي نشأت وتطورت في حاضرة اليونان (أثينا) والتي لم تكن تعني الديمقراطية التي نفهمها اليوم بل كانت أبعد ما تكون عن حقيقتها حيث كانت طبقة تسقط الدهماء إلى أسفل السلم الاجتماعي وتفرض حكم الحكماء (الفلاسفة).

والإسلام أمد أمته بها كأصل إيماني راسخ وبسط ممارستها

في كافة مناحي التعاملات الإنســـانية من الأسرة إلى الشعائر إلى المعامـــلات الاقتصادية إلى المعارك وحتى الحكم، وبعد ذلك بزمن طال أو قصر طرأ عليها طارئ أزمة الانحطاط فتناءت عن ممارسة الشـــورى وأضحى يتحكـــم بها فكر الجبر ويغشـــاها روح الإلحاق ويهيمن عليها سلوك الاستبداد، وقد كانت في ذلك محكومة بواقع عام معتل لازمٍ الأمة العربية والإســـلامية منذ وقع الخلل في سنة الشورى باكراً.

وها هي الشـــورى اليوم، مع ســـواها من منظوماتنا تســـتقر في تكوينها الداخلي الحاضر الغائب تتوارى كتراث مؤصل في الثقافة وكممارسة واقعية في تصريفات حياتها.

وفـــي حال كهـــذا تعود إلى ســـاحاتنا معانـــي الديمقراطية من جديـــد، ولكنها تفد إلينا هذه المرة من خارجنا ومحملة بروح بيئتها وخصالها الذاتية. وهذه الســـمة للديمقراطيـــة الليبرالية القادمة من الغرب لا تعني بالضـــرورة عدم قبول الديمقراطية بمضمونها ومقاصدهـــا التي نتفق معها، ولكننا نعني الاســـتعارة الكاملة حتى لتلـــك التي لا تمثل ســـياقنا الموضوعي والتاريخـــي دون أن يبقى الاقتبـــاس قصراً على الجوهر الإنســـاني المشـــترك، وقد لوحظ على مجتمعاتنا العربيـــة الحديثة التي داهمتها رياح الديمقراطية فجأة أنها تترسم خطى الديمقراطية الليبرالية بمنظومتها القيمية والثقافية الخاصة بها.

ولقـــد ظلت الديمقراطية هدفاً للمجتمـــع اليمني العصري منذ قيام الثورة الأم ٢٦ســـبتمبر ١٩٦٢م حيث تصدر أهدافها (إنشـــاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمته من روح الإسلام الحنيـــف) ولكن هذه الديمقراطية بقيت شـــعبية عرفية بعيدة عن

نظام الحكم ومؤسساته، وكان النظامان قبل الوحدة يحتميان في ذلك بدعوى الشرعية الثورية هرباً من الانتقال إلى الشرعية الدستورية.

وما إن قامت الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م التي وضعت شعار الديمقراطية على محك الممارسة حتى ظهرت منذ ذلك الوقت ثنائية الوحدة والديمقراطية، وقد دخلت اليمن ساحة الديمقراطية من بوابتي التعددية الحزبية وحرية الصحافة، حيث شهدنا إعلان تنظيمات حزبية عن نفسها سواء منها التقليدية أو المستحدثة وكذا شهدنا تقاطر الصحف الحزبية والأهلية على سوق الصحافة منطلقة من عقال الرقابة المسبقة.

حدث كل ذلك بكثافة واندفاعة لافتتين للنظر لنضع حداً فاصلاً بين زمنين: زمن السرية والشمولية، وزمن العلنية والانفتاح.

خلفية التحول نحو الديمقراطية

لن نتوقف طويلاً للبحث في خلفية هذا التحول إلا بقدر ما يسهم في الكشف عن ملامح وتقاسيم التحولات الديمقراطية في اليمن.

ولقد صاحب هذا التحول وتزامن مع حركة التحولات العالمية لا سيما العالم الثالث نحو الديمقراطية بإتاحة مجال المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتوسيع هامش الحريات العامة، وهي حالة فرضتها قوى التغيير الشعبية في المجتمعات التي أرهقها التسلط والاستبداد والتي كانت تتطلع بعد أن جاهدت في معارك الاستقلال من الاستعمار العسكري إلى تحقيق استقلالها السياسي، يضاف إلى خلفية التحول اليمني نحو الديمقراطية.

إن الوحدة اليمنية التي تحققت كأعظم منجز حضاري وشكلت ملتقى إرادات داخلية وخارجية ونعني بالخارجية ذلك الاتجاه المشجع أو عدم المعارض وفق حسابات خاصة بها تتوخى من هذا الوضع الجديد تحقيق مصالحها.

ويحسب للإرادة الداخلية توظيفها للوضع الدولي العام وتسامح القوى الدولية لإعلان الوحدة في الوقت المناسب، وقد أسهم هذا التوقيت إلى حدٍ كبير في التعجيل بقيام الوحدة التي تعثرت في

مراحل سابقة، حيث كان الشطران وقت إعلان الوحدة يعانيات من اختناقات داخلية وانسداد محكم، مثلت معه الوحدة نوعان من الهروب إلى الأمام.

وبقيام الوحدة العظيمة التي تتقاصر دونها الخسائر والتضحيات طفت إلى السطح أوضاع وأنماط متنافرة تجمعت من إفرازات النظامين السابقين للوحدة، وكان خيار الديمقراطية حينها هو الإطار الأنسب لاستيعاب هذا الخليط غير المتمازج، وكان الاشتراكي ولا يزال الأكثر حماسة لهذا الدور للديمقراطية لأنه يحرص على الإبقاء على حزبه، ولأنه كما تصور سيكون الأقدر على استخدامها كأداة سياسية بحكم خبرته الطويلة في هذا المضمار ولأن إطار التعددية الحزبية هو الأداة الكفيلة بفرض إرادته وكسب نفوذه، وهو في ذلك كله ينطلق من الخيار الديمقراطي تكتيكياً الاستراتيجية.

ولم تكن التعددية الحزبية قبل ١٩٩٠م واردة في بنية النظام الاجتماعي السياسي لليمن بشطريه، ولم تشكل مفرداتها أياً من الخطابين المعرفين لهما، بل إن التعددية الحزبية والوليدة ظهرت كنبتة تلفظها تربتها، وفيما عدا المادة ٣٩ من الدستور التي تعطي المواطنين حق تنظيم أنفسهم والتي استكفت التصريح بالتعددية الحزبية فيما عدا هذه المادة الناقصة حبيسة الورق فإن اليمن عموماً لم يشهد تغيرات موضوعية جوهرية نحو البناء التعددية الاجتماعي السياسي، حيث نشأ النص الدستوري منذ مطلع الثمانينات، وحتى اعتماده دستور الدولة الواحد وما بعدها في واقع غالب تأسيساته يناهض مشروع التعددية السياسية الحزبية.

ونظرة مستقصية تكشف ذلك بجلاء، فعلى المستوى المعرفي/ التربوي، ظل الخطاب الإعلامي والثقافي معادياً للتعددية يصورها نقيضاً لوحدة الأمة والإبقاء على استعلاء الحزب الأوحد القائد.

وعلى المستوى السياسي ظلت الحزبية في نظر أعلى وثيقة سياسية يمنية محرمة دستورياً، لا فرق في ذلك بين الشمال والجنوب سابقاً، وبقيت تهمة وجريرة ينال بها صاحبها صنوف العقوبات والتنكيل.

وعلى مستوى الثقافة الشعبية الساذجة أضحت مقولة الرئيس الأسبق عبدالرحمن الإرياني (الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة مثلاً مأثوراً سائراً في الناس). وحتى حين وجدت دولة الشمال (سابقاً) نفسها مضطرة لاستخدام الآلية الحزبية فإنها تلجأ إليها عبر أضيق الطرق وأبعدها مشابهة بالحزبية. وفي مواجهة الحزب القائد في دولة الجنوب (سابقاً) -الحزب الاشتراكي اليمني- فكان أن تشكلت لجنة الحوار الوطني من ممثلي فصائل العمل السياسي السرية لتعلن بعد ذلك قيام المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢م.

وتجنباً للحزبية، واتساقاً مع الإرث الفكري والممارسات الواقعية الرافضة للتعددية لم يتأسس ويتطور المؤتمر الشعبي العام على هيكلية حزبية فعلية، وتعمد الابتعاد عن التسمية الحزبية بل وعمدت قياداته على التأكيد في أكثر من مناسبة على اعتباره إطاراً عاماً ومظلة للجميع ونفي صفته الحزبية الضيقة، أم التكوينات السياسية الأخرى غير المعلنة حينها فإن موقفها من الحزبية محكوم بكونها وسيلة اضطرارية ولدت في أجوائها السرية السراديبية مفاهيم مغلوطة غير صحيحة.

ولاشك في أن استخلاص كهذا يستتبع سؤالاً جديراً بالإجابة هو: ما الذي يدفع الحزبين الحاكمين إلى اعتماد الديمقراطية التعددية على علاتها بالنسبة لهما كقرين للوحدة ؟

بقيام الوحدة طفت إلى السطح أوضاع وقوى ومصالح متنافرة غير متسقة بفعل اجتماع نقائض النظامين، فكانت الديمقراطية التعددية (المقنعة) الإطار الأنسب لاحتواء هذا الخليط غير المتمازج امتصاصاً لأخطاره المتوقعة على المتنفذين.

كما أنه جاء استجابة للتحولات الديمقراطية العالمية، واتساقاً مع مواصفات النظام العالمي الجديد الذي يشترط ديمقراطية ما لتمرير النموذج الغربي عبرها. وتقديمه حلاً لأشكال الصراعات وحسماً لها، حيث تهاوت المنظومة الاشتراكية في مقابل الانتصار الرأسمالي المزعوم ليستقر تطور التاريخ وحركته عند قيم الديمقراطية الليبرالية كما يدعى الأمريكي ذو الأصل الياباني (فرنسيس فوكوياما) في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير).

وديمقراطية مستعارة بأبعادها الفلسفية القيمة لن تكون أداة تغيير فعال ناجح بل إنها تشكل في المجتمعات التي تستوردها دون إعادة صياغتها على نحو يتوافق مع خصائصها ودون تصديقها بقناعتنا وممارستها تشكيل وسيلة التفاف على قوى حركة التغيير الأصيل الصادق في زمن بدأ يتصاعد فيه دور الجماهير.. على مناخات وأجواء كهذه ارتفعت دعوى التعددية الحزبية.

تقنين الأحزاب:

رغم توالي ظهور لافتات حزبية وتكاثرها إلا أن قانون الأحزاب لم يصدر إلا في منتصف أكتوبر ١٩٩١م ولم تشكل لجنة الأحزاب

التي تتولى النظر في ملفات الترخيص سوى شهر أبريل ١٩٩٢م وقانون الأحزاب رقم ٦٦ تعرض لحملة انتقادات واسعة من الأحزاب المعلنة لا سيما في بابه الثالث (إجراءات التأسيس) التي اعتبروها قيوداً على العمل الحزبي تجعل القانون منشأ للأحزاب بينما وظيفته مجرد التسجيل ليس إلا.

والحقيقة أن القانون جاء أقل طموحاً مما كان متوقعاً ويبدو بجلاء طابعه الذي يفرض قيوداً على حق واضح، والمعارضة الحزبية في الحقيقة لم تظهر حتى الآن بسبب تداخل الكيان الحزبية رغم وجاهة المطالبة باستقرار الأوضاع وترسيخ التجربة الديمقراطية كشرط لقيام معارضة حقيقية.

وإلى جانب الحزبين الحاكمين والمؤتمر الشعبي العام.. والحزب الاشتراكي اليمني، توالت الأحزاب في إصدار بيانات التأسيس في شكل متوالية هندسية متصاعدة حتى بلغت في فترة وجيزة أعقبت الوحدة رقماً قياسياً. هذا إذا أخذنا في الاعتبار ماضي الرفض للحزبية والانفتاح المحدود جداً على الخارج وتماسك وانسجام التركيبة الاجتماعية إلى حد كبير والمعافاة من تعدد الديانات والتمايز العرقي الإثني إلى ذلك واقع التخلف.

إن الإعلان عما يزيد على ٣٥ حزباً يعد في هذه الأحوال رقماً مرتفعاً رغم تعليل البعض، وهو تعليل منطقي بأنها طبيعية في مجتمع خرج لتوه من واقع صعب، لهذا فإنه بمرور وقت ليس بطويل ستؤول إلى التناقص وسيفضي الأمر بالأحزاب المتكاثرة إلى تيارات رئيسية.

xxxxxx

التجربة الديمقراطية في اليمن

لاشك أن التجربة الديمقراطية اليمنية لا تزال وليدة وتحتاج إلى مزيد من الرعاية، أو بعبارة أخرى تحتاج إلى تأسيس لقواعدها، ومن بعد ذلك تطويرها وتوسيعها.

إن غياب التأسيسات للبناء الديمقراطي يثمر ديمقراطية هشة صورية، ولهذا لابد أولاً من حسم مرجعية الديمقراطية من خلال الحد الواجب من الاتفاق على أهداف وقيم ووسائل الديمقراطية والتي يجب أن يتضمنها الدستور والقوانين لتحظى بالإجماع الذي لا خروج عليه، لأننا حين لا نتفق على الحد الواجب لن نتفق على برامج وخطط.

كما ينبغي تأسيس الديمقراطية بمقاصدها وغاياتها -بصرف النظر عن الخصوصية في بنية النظام التعليمي والتربوي - ولا يجب أن تكون الديمقراطية موسمية ديكورية يتم حصرها في عملية إجرائية شكلانية، بل توسيع المشاركة الديمقراطية من خلال انتخابات الإدارة المحلية وفي مؤسسات المجتمع المختلفة في النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات المهنية والإبداعية.

باختصار علينا العناية بالعملية الديمقراطية كجهد بنائي تراكمي متدرج ومتواصل بدلاً من إفراغها من مضمونها القيمي المستهدف بناء الإنسان وكوسيلة للإصلاح، فالديمقراطية ليست هدفاً لذاتها بل هي أداة تغيير وإصلاح.

الديمقراطية في أبلغ تفسيراتها ليست فحسب هي حكم

الشعب نفسه بنفسه، وإنما هي امتلاك الشعب إرادة التغيير، فإذا كانت الديمقراطية مجرد تمثيل تفويضي تنتهي وظيفة المواطن فيها بعد إيصاله ممثلة إلى مجلس النواب فإنها لا تحقق جوهر الديمقراطية.. فلابد من توفير أسس التربية والتعليم القائمة على قيم الحرية والديمقراطية «الشورى» والحوار والاعتراف بالآخر، وقيم العدل وحقوق الإنسان.

وهذا النظام السياسي المرتكز على قواعد العملية الديمقراطية، حتى يكتسب رسوخه واستمراريته وتناميه، يلزم أن يتأسس في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي، بمعنى ألا يكون مجرد أنماط سياسية صرفة تتواجد في ساحة اللعبة السياسية وتتغيب في ميادين المجتمع ومؤسساته كافة.

فلابد من تأسيس وتنمية قيم وسلوكيات الحرية والديمقراطية ابتداء من أصغر وحدة في المجتمع وهي الأسرة، وفي المدرسة، والجامعة، والوظيفة، ومروراً وانتهاءً بمؤسسات المجتمع المدني في الاتحادات والنقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والمجالس المحلية والبرلمانية.

ولا شك أن إبقاء العمل السياسي في دائرة السياسة الرفاهية، يجعله شكلاً ديكورياً يخدم السلطة ولا يخدم المجتمع.. إننا نزوي بالعملية الديمقراطية والسياسية في إجراءات موسمية وفي الانتخابات البرلمانية، وهذا خطأ فادح يجعل العمل السياسي مُعرضّاً لكثير من المخاطرات والمهددات.

بينما إدماج العملية الديمقراطية في بنية النظام الاجتماعي يشكل مقوماً أساسياً للعمل السياسي وضمانة اجتماعية قوية في وجه محاولات مصادرة الحقوق السياسية للمجتمع.

أما المقومات الاقتصادية فهو دعامة أساسية للعمل السياسي، فبدون اقتصاد متماسك متطور تبقى العملية السياسية عرضة للاهتزازات وعدم الاستقرار واحتمالات الإلغاء. إن تحقيق المقومات هذه للعمل السياسي هي التي ستكفل هذا الحق لجميع فئات المجتمع ومنها المرأة. وغيابها أهم أسباب عدم كفالة هذا الحق بشكل عام وللمرأة بشكل خاصة، والمجتمع هو الذي يفرض حقوقها على السلطات بوعيه ونضاله السلمي ومتى ما تخلف المجتمع عن هذا الوعي الحقوقي فلن يشجع على المساهمة في العمل السياسي سواء للرجل أو المرأة.. ومجتمعنا لا يزال متراجعاً -رغم اعترافنا ببعض التقدم- عن الإسهام في العمل السياسي عامة أما المرأة فهي لا تزار متخلفة عن إدراك حقوقها السياسة وعن امتلاك إرادة المشاركة السياسية من ذاتها وفي إطارها، أما أن يشجع المجتمع المرأة على المشاركة فهو أمر غير متحقق إلا في النادر اليسير.

أما نحن هنا في اليمن فتجربتنا حديثة عهد وجاءت بأثر من التحولات الدولية في اتجاه الديمقراطية والحريات، ومن هنا فالمسئولية في تأسيس الديمقراطية وتصويبها هي مسئولية النخب السياسية والثقافية وليست السلطة وحدها فلا بد أن تتصاعد العملية الديمقراطية من المراتب الأدنى الأوسع في المجتمع حتى تصل إلى القمة في سدة السلطة وهذه هي ساحة الحركة للنخب السياسية والرموز الثقافية.

فماذا استطاعت هذه النخب أن تنجز في هذا الهامش الرحب، وفي الارتقاء بوعي المجتمع.

مستقبل ديمقراطية اليمن !

هذا القدر الهائل من الانقسام في الموقف إزاء إجراءات العملية الانتخابية الجارية حتى موعد الاقتراع في ٢٧ أبريل ٩٧م يطرح سؤالاً قلقاً حول مستقبل الديمقراطية في اليمن.

قد يكون من السابق لأوانه الحكم على الديمقراطية في اليمن بالتلاشي والضمور.. إذ أن الديمقراطية لا زالت ضرورة داخلية ومطلباً خارجيا على المدى المتوسط.

ولكن أي ديمراقراطية يراد لليمن أن يحكم بها ؟

المتتبع للديمقراطيات العربية سيلحظ فيها الاعتماد على توازنات القوى السياسية والاجتماعية الواقعية القائمة، وسيلحظ محدودية ساحة تحركها لتبقى في إطار هامش حرية الصحافة، والانتخابات البرلمانية والبلدية، والتقاسم المحدود في حقائق السلطة التنفيذية بما لا يصل إلى أعلى مراتب التداول السلمي للسلطة، فهي إذن ديمقراطية توافقية نسبية.

واليمن وإن كانت ليست بدعاً من هذا الأنموذج إلا أنها تتميز بقدر من الأصالة التاريخية، والعمق الاجتماعي المتسم بالتنوع والتعدد، والاتساع في خانات المشاركة السياسية، وإذا عدنا إلى البحث عن إجابة للسؤال القلق حول مستقبل الديمقراطية في اليمن في ظل الأجواء الانتخابية الراهنة فلنا أن نعترف بتوفر علل القلق حول هذا المستقبل المتمثلة في اختلال توازن القوى، وتراجع بعض ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، والانصراف عن

التأسيسات الضرورية اللازمة للديمقراطية بنية النظام التعليمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وهــذا الاعتراف بالواقع المنذر بالمواقــف لا يجب أن يدفع قوى التغييــر إلى التراجع عن حركة تأســيس الديمقراطية وتطويرها التي بدأت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

إن المجاهــدة في ســبيل الحرية لا تقتصر علــى فترات الرخاء حتى إذا واجهتنا الابتــلاءات والمعوقات أعلنا عجزنا، وتوارينا عن ساحات النضال السلمي.

إن مــن يخوض مضمار العمــل يدرك جيــداً أن طريق التغيير طويل وشاق، وأنه إذا تغلبت إرادة مغايرة فهي معركة البناء وليست نهايتها، ولا يجب أن يقعدنا ســيادة معوقــات التغيير عن مواصلة الســير لنكســب جولات قادمة إذا راجعنا عللنا التي في دواخلنا وحافظنا على الاستمرارية في العمل.

إن ساحة حراك قوى التغبير هي في عمق المجتمع.. فهي تربية إنســاننا وتوعيته وترقيته فهو أســاس التغبير ومبدأه، وعدا ذلك ســتكون جهودنا هباء منثوراً، و ســتكون مجرد لهــاث وراء فتات السلطة ومغانمها.

البعد المستقبلي للوحدة اليمنية

منـذ الأيام الأولى لقيـام الوحدة اليمنية فـي ٢٢ مايو ١٩٩٠م والرهانات على مسـتقبلها تتبارى والجـدل حول مصيرها ومآلها يتوالى، وكلها تكاد تحسـم الأمر في غير صالـح الوحدة، وترجح غلبة المهددات والمخاطر على مثبتات الوحدة الوليدة ومرسخاتها. وتستدعي بعد ذلك إرث قرون متطاولة الأمد من التنافر والتناحر وتلقي به عوائق في طريق التوحيد الجديد في بداياته.

الآن وبعد أن طوت الوحدة عقداً وعاماً من عمرها وحوالي سبع سنوات من الحرب، وهي المحاولة العسكرية التي انتقلت إليها أزمة الفترة الانتقالية في ذروتها والتـي مثلت التهديد الأخطر للوحدة بالانفصـال (٤-٢١ مايو - ٧ يوليو ١٩٩٤م) الآن وبعد هذا الوقت الذي مضى لا يزال يتردد السـؤال وإن بشـكل أقل حدة وعاطفية وأقـرب إلى منهجية الموضـوع ومنطق التاريـخ واعتبارات الواقع وتنزيلـه في إطار المكان (اليمن) ونسـق الزمـان الذي يجري فيه الحدث (الوحدة)، هذا السـؤال الذي ظل يلح ويطفو على السطح تكراراً: ما هو مستقبل الوحدة؟ هل صارت في مأمن من مهددات الانفصال والعودة إلى ما قبل مايو ١٩٩٠م؟

الأبعاد الزمنية الثلاثة

دراسة المستقبل:

قراءة المستقبل واستشرافه ليس ضرباً من التنبوء والتخمين، وإنما هو تحليل لهذا المستقبل في ضوء مقدمات ومعطيات تتفاعل في الحاضر وتختزن تراثياً في الماضي ليخلص هذا التحليل إلى رسم بدائل مستقبلية في شكل (سيناريوهات ومشاهد).

ودراسة المستقبل في مضمونه المعرفي العلمي تخطيط لقادم الأيام والزمن الآتي، ونحن هنا لسنا بصدد هذا التنوع من الدراسة بمعنى الإعداد لوضعها موضع التنفيذ، فهذا المشروع على أهميته هو من صلب مهام الأمة بتضافر كافة إمكانياتها ومقدرتها لتحقيق مشروع نهضوي حضاري تستطيع الدخول به في عامل متغير يدلف للألفية الثالثة، وإنما الورقة تحاول تقديم استشراف لمستقبل الوحدة اليمنية في ضوء المتغيرات وتصور البدائل المستقبلية وتحديد أفضليات واحتمالات لمستقبلات مختارة.

ما قبل الوحدة:

لن نوغل في ماضي التاريخ اليمني الذي يضرب بجذوره في التوحد تحت لواء دولة (معين) فيما قبل الميلاد بمئات السنين أو في ظل دولة سبأ أو عهد دولة حمير، ولن نرجع إلى زمن الخلافة الإسلامية حين توحدت اليمن تحت رايتها إلى عهد الخليفة المأمون العباسي كما يذكر ذلك مؤرخون.

لكننا سنعود إلى الماضي القريب إلى التاريخ الحديث والمعاصر الذي شهد قبل توحيد اليمن الأخير امتداد لحالة الانقسام، حيث

اليمن الشـــمالي تتعاقب عليه سلطات الحكم التركي ليكون آخرها في العام ١٨٣٧م ثم خروجها الأخير أيضاً في العام ١٩١٨م ليصبح اليمن تحت حكم الأئمة حتى قيام ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م.

في الشـــطر الجنوبي ســـابقاً وقع الاحتلال البريطاني في العام ١٨٣٩م حتـــى العام ١٩٦٧م عندما نال الاســـتقلال الوطني، وبقي النظامان في الشطرين في حالة تناحرية وشهد اليمن حربين (٧٢، ١٩٧٧٩م) رغم وجود المجلس اليمني الأعلى وتباد ل اللقاءات بين لجانه، وإقرار دســـتور دولة الوحدة من مطلع الثمانينات. (الوحدة اليمنية – محمد يحي الجداد– ص٢٢٦–٢٢٧، اتحاد الأدباء، طبعة ١٩٨٨م)

في العام الذي سبق إعلان الوحدة شهدت العلاقات بين اليمنيين حركة حقيقية جادة في سبيل التوحد أفضت بعد اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م إلى إعلان الوحدة وقيـــام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

بالطبـــع فإن هذه النتيجة التي شـــكلت إنجازاً غير متوقع وطال انتظارهـــم وكان ينظر إلى فعالياته نظرة الشـــك واللامبالاة لعدم جديته في كل الاجتماعات الســـابقة في هذا الشأن، هذه النتيجة لم تأت من فراغ حيث شهد العام تحولات كبرى كان أبرزها انهيار القوة العظمى الاتحاد الســـوفيتي ممـــا جعل ظهر الحليف اليمني الجنوبي مكشوفاً ومهدداً، وفي ذات الوقت كان شمال اليمن يعاني من مشـــكلات داخلية، وكانـــت الإرادة الدولية لتوحيـــد اليمنيين لصالح القطب الأوحد إنهاء لنشـــاز النظام في الجنوب عن سياق النظام الإقليمي وعدم اتساقه مع النظام العالمي الجديد أكبر حافز وضامن لنفاذ قرار الوحدة وليـــس بعيداً عن هذا الترتيب الزيارة

الأولى التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح للولايات المتحدة الأمريكية نهاية العام ١٩٨٩م.

ومعرفة هذا السياق الزمني والموضوعي مهم يؤشر باستقرار المستقبل الذي نحن بصدده هنا، فالوحدة إذا شكلت بالفعل ضرورة محلية وحاجة دولية.

ولا شك أن القيادة السياسية الوطنية للبلدين استفادت من هذه الظروف المواتية كما أنها في الحقيقة جاءت منسجمة مع طموحات الجماهير التي كانت ترى الوحدة خلاصاً وإعادة طبيعية لوشائج القرى والرحم، وهي في ذات الوقت ملبية لأدبيات وبرامج الحزبين الحاكمين في الجنوب الحزب الاشتراكي اليمني وفي الشمال المؤتمر الشعبي العام المتطابقة مع توجهاتهما المعلنة.

الحاضرون زمن الوحدة:

كان حدث الوحدة في ٢٢ مايو ٩٠م موعداً استثنائياً مع التاريخ طغى على كل الحسابات والاعتبارات وتغلبت فيه العواطف على كل تقديرات العقلانية، وهو أمر طبيعي، وحتى لا تتأجل الوحدة الاندماجية الفورية فقد تجاوز موقعو الاتفاق كل الخيارات الأخرى التي وضعها التنظيم الموحد من خيار الكونفدرالية إلى خيار الفدرالية لتستقر الوحدة الاندماجية الفورية، وعمدوا إلى حل ترتيب المواقع بآليات التقاسم.

وبعد أن ذهبت السكرة جاءت الفكرة وبدأت مرحلة الأزمة وإن بدرجة طفيفة، حيث واجهت سلطة الوحدة الخلاف الأول بعد حسم التقاسم على مفاصل السلطة في أجواء عاطفية سهلت عملية التنازلات المتبادلة، وهذا الخلاف تمثل في المدى الذي

تنتهـي فيه الفترة الانتقالية حيث بحسـب الاتفاق ودسـتور دولة الوحدة تمدد الفترة الانتقالية لمدة ٦ أشهر، لكن الإعلان الدستوري بالأحـكام الانتقالية مدد الفترة إلى ٢٧ أبريل ٩٣م، حيث تم إجراء أول انتخابات برلمانية على أساس التعددية الحزبية، وخلال الفترة الانتقالية شهدت اليمن حركة تحولات سياسية مقارنة بما سبقها بعهد التشطير لقد كان للترابط العضوي بين الوحدة والديمقراطية الأثر الأكبر في هذه التحولات السياسية التي سميتها كما وصفها كثيرون من الساسة اليمنيين والمراقبين بـ (ربيع اليمن السياسي).

xxxxxx

النخبة والفساد

"الفساد هو فارسد بنائنا الوحدوي الجديد الذي سينجح في نخر كل ما أنجزناه وتقويضه ما لم نبادره بالمواجهة المناسبة"

الفســـاد . . الفســـاد، كلنا نشــكو منه، وجميعنا يندد به ويلعنه، ولاة أمرنا يعلنون الحـــرب عليه، و مواطنونا تلتهب أكفهم تصفيقاً لهذا الإعلان حين تســفر عنه الشاشات الفضية، ويصدح به أثير الإذاعات وتسود به صحائف الأوراق.

الفساد..

كافتنا يجرم الفساد ويعترف بآثاره الماحقة ويطالب بتعقبه ونفاذ عقوبة الإعداد عليه حتى الموت. . ومع ذلك فلا يزال الفساد كغول مستأنســـاً يرتع بين ظهرانينا ويســـتفحل، وتغص به جنبات البلاد ويغـــرق به العباد إلى الأذقان، فمن أين يجيئنا الفســـاد إذن ؟ وإذا كنا جميعاً، مسئولين ومواطنين نتبرأ منه، ولم نسمع يوماً رغم عمر الفساد المديد – لا أمده الله – أن أحداً من ولاة الأمر أو حتى من المواطنين ممن يفســـدون من مواقعهم قـــد حوكم وعوقب. إن كثرة من مســـئولينا يبدون لنا أمعاضاً من استشراء الفساد ثم لا يمنعهم ذلك من أن يمارسوا كل أفعال الإفساد والتخريب للبلاد، ويعمِّرون

بخرابها ملذاتهم. وإن البعض لتنتفخ أوداجهم شجباً للفساد، ثم لايحول ذلك دون استقبال المفسدين وتهلل وجهوههم عند لقائهم.

الرئيس نفسه يرفع عقيرته : إني مغلوب، انتصروا لدعوتي إلى الحرب ضد الفساد والمفسدين. . ومن دون الرئيس هناك من لا يلقون بالاً إلى جدية صرخته بل ويتحدونها إثبات صدقيته في حربه ضد الفساد. وإزاء ما يجري من البحث عن المسئول، ثارت حملة إعلامية لازالت رحاها تدور بعد أن تحدث الرئيس عن عزمه الحرب ضد الفساد وكتب من يطالب الرئيس بإثبات جديته في ذلك.

وحتى نسهم نحن المثقفين الذين يريدون الإصلاح، نقدم هذه الإشارات في مسألة الفساد.

إن الفساد لم يعد مرهوناً بشخص أو حتى (مافيا) محدودة ولكنه أصبح أكثر اتساعاً وأبعد غوراً وذلك لاستحالته إلى منظومة قيم، ولتجاوزه دائرة البعض في السلطة إلى دوائر أهل التربية وأرباب الثقافة وصغار الموظفين وقطاعات عريضة من المواطنين. إن تقرير هذه الحقيقة لا يعفي أحداً من تحمل مسئوليتها، وبما يفرضه موقعها ولا يعني عدم نقدها بموضوعية وإنصاف، ولكنه تقرير يفيد من يريد الإصلاح ليدرك طبيعة المشكلة وحجم الخلل، ويقتضي الأمر توسيع حركة الإصلاح لتصل إلى العمق وتنطلق من الإنسان تربية وبناء وذلك حتى لا نفاجأ بعد تبديد جهد وإنفاق وقت طويل في حملتنا ضد الفساد وحصرها في السلطة بأننا أخطأنا الطريق ولم نحدد خطواتنا كما يجب.

إني على قناعة من أننا نحن النخبة الذين نصنع المسئولين الفاسدين، لأننا نعجز عن القيام بأدوارنا الواجبة فينفسح المجال

أمامهم ويتسقوون، ولأننا نكون حينها التصديق الحي للقاعدة المنطقية (كما تكونوا يولى عليكم).

ودعوني أصارحكم بأن نقد المفاسد يستلزم ابتداء النزاهة و الطهر، بل دعوني أكون أكثر صراحة فأقول لكم بأن الناس لا يثقون بنا نحن النخبة المثقفة لأننا نعيش هموماً تختلف عنهم، وحتى حين نعتني بهمومهم فغالباً ما تكون الغايات سياسية، أو تصفية لحسابات خاصة، ولأنهم قد عاينوا الكثير منا وهم يسقطون في أتون الإغراءات ويلهثون وراء بريق السلطة وينهزمون عند أول اختبار، ولأن أحدنا إذا تقلد منصباً نسي كل دعواته إلى محاربة الفساد، فينقلب إلى راعٍ للفساد، ولا يقدم القدوة الحسنة، ولا نستثني أحداً إلا قلة لا تكادُ تظهر.

لقد أحسست بأن إعلان الرئيس الحرب ضد الفساد في أسوأ الأحوال، طلب نجدة النخبة والشعب لإنقاذ البلاد من المفسدين، ذلك أنه لا يقوى على التغلب عليه إلا بمعركة وطنية شاملة، ومهما يكن فلنحسن الظن بهذه النية المعلنة، ولنتحرك على أساسها ونحتمي بشرعيتها، ولنقم بواجب الإصلاح، ولنطلب دعم الرئيس وإسناده في هذه المعركة بجميع مراحلها . فنحن ندرك أن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن، وأن أثر السلطة أبلغ في مكافحة الفساد لما تملكه من نفوذ، ولكنها لن تكون دائمة، ولن يصلح حال المفسدين إلا مادامت سلطة عادلة وقوية قائمة عليهم، ولهذا فحركتنا ضد الفساد طويلة، ويجب أن تصل إلى أعماق إنساننا.

هذه المهمة الأولى :

انظروا كيف بلغ الفساد دواخل النفس لدى المواطن العادي

لتدركـوا كيف يجب أن يكون تعاملنا مع الفســاد ومعالجته. . لقد نال الفســاد المواطن في خاصته وتحداه في آدميته. . لقد طفحت المجاري وســالت أنهاراً وجدوالاً في الأزقة والحواري والشـوارع العامة وعلى جوانب مدارسنا ومستشفياتنا، وحوالي مقابرٍ موتانا وشـهدائنا وتراكمـت القمامات القاذورات أكوامــاً وجبالاً تربض بشـموخ أمامنا أنى اتجهنا ويممنــا وجوهنا. . كل ذلك يحدث فلا المســئول يتحرك ولا المواطـن يغضب لهذه المهانــة ؛ أي أمة هذه بمســئوليها وعلمائها ومثقفيها وأناسها، التي ترضى بالتعايش مع ما يجرح آدميتها ناهيك عن إنســانيتها، وكيف يرتجى من شـعب نهوض حضــاري، وعزة وكرامــة وهو يجيد التهــام الطعام وعب السوائل ثم يعجز عن التخلص من فضلاته !!

فيــا هؤلاء. . اجعلوا مهمتكــم الوحيدة ووظيفتكم التي يجب أن تنجزوها قبل أن تنتقلوا إلى غيرها. . هي تصريف المجاري وتنظيف الشــوارع من المخلفات والفضــلات. . إذا قمنا جميعاً بإنجاز هذه المهمة نكون بذلك قد أثبتنا صدقيتنا في حرب الفساد وما لم نفعل وقد تفجر من تحت أقدامنا، يوشــك أن يغرقنا بطوفانه من فوقنا فســيكون الأولى بنا الســكوت عن شــعارات الوقوف ضد الفساد ففاقد الشيء لا يعطيه.

الفصل الرابع

الرئاسة.. الزعامة.. مالها وما عليها

مرحلـة التأسيس للمستقبل

(سبتمبر 1999 - سبتمبر 2006م)

خصـــوم الرئيس

"لم يفلح من ناصبوا الرئيس العداء في الكشف الناقد الموضوعي بعيداً عن الشخصانية المفرطة في الذاتية أو في تقديم النموذج البديل الأفضل، فالمقارنة غالباً ما تنتهي لصالح الرئيس"

في دول العالم المتخلف بالاستبداد، تجيئ المناسبات الوطنية -ومنها تولي الزعامات قيادة بلدانها - فتتحول إلى ماراثون احتفالات يتسابق فيه المتسابقون لكيل المديح وإغداق الثناء على الزعيم الأوحد بين أقرانه، والمتفرد في عصره وأوانه، و من أتى بما لم تستطعه الأوائل .

ولأن هذا النمط من السلوك يجري بين شعوب اختزلت إرادتها في مزاج الفرد فإنها لا تدرك وظيفة المناسبات وذكرى التحولات وما تمثله من فرص تقدم، ومحطات مراجعة، فتجعل منها عوضاً عن ذلك وسيلة تزلف ممجوجة، وساحة تباري في تقديم صور النفاق .

والحاكم الممطور بتراتيل جوقة الإطراء يقبع هناك بعيداً يتلقى كل ذلك -وهو لاشك- غير راضٍ ولا مرتاح بما يرتديه المديح من قدح وازدراء .

إن رجلاً مثل علي عبد الله صالح حكم البلاد هذه المدة، وقاد

الشعب في فترات صعبة من حياته، وأنجز خلالها منجزات ضخمة لا ينكرهـا كل ذي عينين ناهيك عن صاحب البصيرة، لايحتاج إلى محافل المديح والثناء بتلك الأساليب الفجة المكشوفة، ذلك أن الإنجازات كفيلة أن تتحدث عن صاحبها.

إن مثل هذه المناسبات جديرة بأن تكتسب وظيفة ضرورية هامة حين تكون فرصة تقويم لمسيرتنا، تقويم غيرٍ الذي نمارسه الآن في صحافتنا وإعلامنا واحتفالاتنا إما مدحاً خالصاً ينزه صاحبه عن كل خطأ، أو قدحاً محضاً ينزع عن المقصود بالقدح كل خصال الخير.

نحن بحاجة إلى تقويم ومراجعة تنطلق من روح المسئولية، وتحتكم إلى الموضوعية وتلتزم بالآداب، وتنشد المصلحة العليا . إنه بقدر ما ينتابني من غثيان المديح الذي هو أقرب إلى الذم، بقدر ما راعني ذلك الإسفاف في النقد الموجه إلى شخص الرئيس، وحين نقرر هذا الأمر فإنه كما يصح في الرئيس يصح في غيره، فهو مبدأ عام يجب أن نرعاه جميعاً، كما أن هذا التقرير لا يعني خلع القداسة على شخص أو مؤسسة فالجميع عرضة للنقد، ولكن ليس الشتم والقذف فهو ما لا يمكن وصفه بالنقد، فالنقد له اشتراطاته ومقاييسه وآدابه.

لقد أخذت ظاهرة النقد للرئيس في الآونة الأخيرة منحى حاداً ينذر باختلال طبائع العلاقات، وخروج هذا الأسلوب النقدي عن مواصفاته البنائية إلى أبعاد مغايرة ليس منها البعد الفكري والديمقراطي .

إن على هؤلاء الذين انشغلوا بعيوب غيرهم عن عيوبهم، والذين تخصصوا في اختلاق المساوئ، وتتبع النقائص أن يعلموا أن حركة

التغيير هـدم وبناء .. هدم لصروح الباطـل والظلم والزيف وبناء لبدائلها، وحين نفقد أسـباب البناء في أنفسـنا فإن النقد المجردٍ الذي نقوم به هو شـكل من أشكال الهدم والتخريب، كما هو تماماً ذلك المديح الزائف والثناء المنافق.

إن هذا الشكل من النقد الذي يحاول اصطناع البطولة، وحصر الأخطاء والسـلبيات في شـخص رأس الدولة فحسب، إنما يثير الكثير من الشكوك حول صدقيته وجدواه، وهو ما أفرز صنفاً من الكتاب والصحفيين يمكن وصفهـم بخصوم الرئيس، حيث تحول الخلاف بفعل تكرار المواجهـات الكلامية إلى انتصار للذات، كما تحول بفعل طبيعته الشـخصية لا الموضوعية إلى ثارات تدور في حلقات مفرغة .

فهل نطمع من بعد ذلك إلى تأسـيس منهج حوار يرتفع بنا إلى القضايا الكبرى، وفي خلـق مناخات تقويم ومراجعة تنأى بنا عن إسفاف التزلف وفجور الخصومة !؟

xxxxxxx

الزعيم التاريخي

اكتسب الرئيس علي عبد الله صالح صفة الزعيم التاريخي لإنجازه الوحدة في زمن الهزيمة والتمزق، ثم تأكدت هذه الصفة بإفشال محاولة الانفصال .

ورغم أن كلفة الحرب كانت باهضة لا يزال اليمن يدفع أثمانها من حساب تنميته واستقراره وسلمه الاجتماعي ووحدته الداخلية إلا أن الوحدة تستاهل أن تتضافر الجهود وأن توجه لاستمرارها، ولكن دون التوقف عند تخوم حدودها وشكلانيتها، وإنما بالسعي لإنجاز مهامها المتبقية، وإعطائها مضمونها الحقيقي، دولة النظام والقانون بركيزتها الأولى الإنسان، تنمية لخصائصه وتحقيقاً لمنافعه الاقتصادية .

لقد نجح الرئيس صالح في تجاوز خصوماته السياسية مع الذين تسببوا في الأزمة والحرب، وجنب البلاد -رغم كارثية فعل الحرب- دوامة التصفيات والانتقام، ودورة عنف جديدة ليس لها نهاية، واستعاد قيادته لدولة الوحدية ليعيدها إلى سكتها التي انطلق منها مسارها، ولتستأنف مهمتها في عملية التغيير في اليمن الجديد، ودون التخلي عن رديف الوحدة ونهج الديمقراطية .

لن يتخلى الرئيس عن خيار الوحدة لا سيما وقد مضت تسع سنوات من فشل محاولة الانفصال، وواقع الوحدة أضحى أقوى من أضغاث

دعوات الانفصال كيفما توارت خلف لافتات صريحة أو موارية .

وهاهي السنوات الخمس والعشرون من حكم الرئيس علي عبد الله صالح تعزز ثقته بصوابية خياراته الوحدودية والديمقراطية وأن المستقبل الواعد بالنماء مرهون بإنجاز مهام الوحدة ومقاصدها، بمعنى أنها بعد أن كانت هدفاً قبل تحققها استحالت بعد إنجازها وسيلة لتحقيق أهداف جديدة وهي مضامين الوحدة بعنوانها الرئيس ترقية المجتمع وتطويره، وتجسيد الوحدة الوطنية .

إن الوحدة لا تزال هي الضامن الأجدى والأبقى لمستقبل اليمن، وأحسب أن الرئيس علي عبد الله صالح لم تغب عنه هذه الحقيقة، وقد صدق ذلك مؤخراً بالعفو العام في عيد الوحدة الثالث عشر ليطوي بذلك ملف الماضي والتوجه نحو المستقبل بمشاركة كافة أبناء الوطن، وبهذا الفعل في مستهله يحق للرئيس أن يتقدم بجدارة إلى موقع الزعيم المستقبلي وهو ما ستخبره المرحلة القادمة .

علي عبد الله صالح والوحدة ..
من الرئاسة إلى الزعامة

" للوهلة الأولى يبدو أن لا فارق بين مفردتي الرئاسة والزعامة لكن التاريخ قادر على ا لتفريق بينهما بسهولة "

كان من الممكن أن يمضي الرئيس علي عبد الله صالح في ذاكرة التاريخ رقماً مضافاً إلى مسلسل رؤساء الدول بسبب وصولهم إلى سدة الحكم مقترناً بزمن في روزنامة التاريخ لولا أنه حدث في العام ٩٠م تحول غيَّر وجه اليمن ومنحها ملامح جديدة وقسمات اكتمالية، ذلك هو حدث توحيد شطري اليمني الذي صنعه بفاعلية رئيس أحد الشطرين آنذاك علي عبدالله صالح، وفضعه الحدث بالتالي في مصاف الزعماء التاريخيين وفتح له بوابة التاريخ يلجه من أوسعه، ويرتقي مدارجه إلى معاليه، ظلت عينا الرئيس صالح معلقة على الجزء المشطور جنوباً، والشمال المفصول عن توأمة حيث تفتحت على أزمتها باستفتاح حكمه على الحرب الشطرية الثانية ١٩٧٩م بعد أقل من عام من توليه السلطة .

وأدرك منذ ذلك الوقت أن اليمن بساحته الواسعة مسرحاً لحروب الكبار بالوكالة تمزّق الشخصية اليمنية، وتبدد الطاقات والإمكانات فسارع من فوره إلى توقيع اتفاقية الوحدة وقام بتفعيل

لجان الوحدة ونسج علاقة مميزة بقيادة الشطر الجنوبي ساهمت فيما بعد بشكل مؤثر في التوطئة للوحدة .

وكانت أعلا تعبيراتها الواقعية تفكيك الجبهة الوطنية وهي الحركة المسلحة التخريبية المدعومة من نظام الجنوب في المناطق الوسطى وبعض الجنوبية ومن شمال اليمن، وهو ما أنهى فتيل الأزمة المزمنة بين شطري اليمن، وأعقب ذلك العفو عن منتمي الجبهة وإحلال السلام وإعمال تلك المناطق وهو ما يعد وصل ما انفصل عن سيادة النظام .

وانداحت بعد ذلك حركة التنقلات، والزيارات بين الشطرين في طريق استحق اسم الوحدة والائتلاف وهو الواصل من «كرش والشريجة» حتى عدن لما شهده من تدفق الأفراد والعائلات فأعاد بذلك حرارة القربى ووشائج الرحم . وعاد الوعي بمركزية قضية الوحدة وتداول الناس ثقافة وطنية تتمحور حول اليمن الواحد .

في الميثاق الوطني الدليل النظري لحزب المؤتمر الشعبي العام والذي أسسه وترأسه الرئيس علي عبد الله صالح تطالعنا قضية إعادة الوحدة اليمنية بقوة تتمثل هدفاً يسعى الرئيس صالح لتحقيقه مستنداً على حزبه الوطني الجديد الذي استوعب تحت مظلته كافة فصائل العمل الوطني، حتى تلك المجموعات الجنوبية التي لجأت إلى شمال اليمن، وتعامل معها بمنهج وحدوي يؤكد إيمانه بالنضال السلمي لاستعادة الوحدة غير خاضع لردة فعل مماثلة اعتمدها قادة الجنوب وهي مناهضة نظام الشمال بقوة .

في العام الذي سبق إعلان الوحدة شهدت العلاقة بين اليمنيين تحركات تميزت بالجدية في سبيل التوحد تكللت باتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م والذي مهد بدوره إلى إعلان الوحدة وقيام الجمهورية

اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

كان الرئيس علي عبد الله صالح يبدو عند زيارته الأخيرة لعدن والتي سبقت إعلان الوحدة مصمماً على إنجاز الوحدة مهما كلفه ذلك من جهد فهو -كما بدا أيضاً- المبادر الذي يجتاز المسافات ويتقدم الصفوف ويقبل الفرصة ليضع بذرة الإنجاز في رحم الميلاد، وحين يستقر اليقين صدقاً في روع القائد الوحدوي تخرج الجماهير حشوداً تحف موكبه العائد مفعماً بأمل توحد الذات اليمانية في رحلة الإياب المتطاولة .

وهو ما كان فعلاً استثنائياً في موعد قدري في الثاني والعشرين من مايو من العام الذي تلاه ١٩٩٠م نجحت القيادة في قراءة خارطة التحولات السياسية المحلية والإقليمية والدولية وبالتالي استثمارها في سبيل تحقيق فعل التوحد .

واجهت الوحدة أول تحد حقيقي لاستمرارها بعد أربع سنوات من تحققها بنشوب حربٍ قادها زعيم الحزب الاشتراكي شريك المنجز الوحدوي ثم الدعوة للانفصال في مستهل شهر مايو من العام ١٩٩٤م بعد أزمة سياسية أطلت في أعقاب الانتخابات البرلمانية ٢٧ أبريل ١٩٩٣م .

وهنا عاد المراهنون لطرح شكوكهم التي بدأوها أول مرة في استمرار الوحدة المتحققة سلمياً لتنتهي بالانفصال حرباً . وكان الرئيس صالح قد كابد الأمرّين خلال الفترة الانتقالية، والأزمة السياسية التي سبقت الحرب حاول خلالها تجنب المواجهة بعدم اتخاذ أية مواقف سياسية تمنحه صلاحية اتخاذها شرعية موقعه رغم تمرد قادة الشريك على المؤسسات الشرعية بل وتدافع قياداته

في موسم هجرة عكسية إلى الجنوب .

ودخلـت الوحـدة الوليدة في نفـق الحرب وأتونهـا ولا راد لها مـن الوقوع، ووجـد الرئيس صالح نفسـه أمام بنـاء من الوحدة يتهـاوى فتقدم صف المدافع عنها صوناً لها من التبديد في مهاوي سيناريوهات التقسيم من جديد .

وبـذكاء تعامد مع مشـاعر نبيلة، أضفى الرئيـس صالح على معركته شرعية الوحدة في مواجهة لاشرعية الانفصال، لأن خيارٍ الانفصالٍ هو خيار ماضوي لاينتمي إلى المستقبل ولا يمتلك تأييداً جماهيرياً لأنه يخون ضميرها، ولهذا فقد باء بالخسران .

xxxxxxx

عهد الرئيس صالح وحكمه

"إحدى صحفنا المحلية طرحت استطلاعاً لتقويم عهد الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة مرور ثمانية وعشرين عاماً وكنت أحد المستطلعين وكانت هذه إجاباتي"

ماهي أبرز سلبيات وإيجابيات الرئيس علي عبدالله صالح خلال فترة حكمه؟

الإجابة على سؤال الإيجابيات والسلبيات لا يقتضي بالضرورة إجراء مصفوفة فارزة نعدد فيها الخطأ والصواب، وما أنجز وما تخلف إنجازه، فنكون بذلك قد أجبنا على السؤال.

الموضوع ليس بهذه البساطة، ذلك أن المدى الزمني يستغرق ٢٨ عاماً بكل أبعادها وتحدياتها وتداخلاتها وملابساتها وأحداثها وتحولاتها، يحسن بنا ونحن في سبيل الإجابة أن نستصحب منهجاً يكفل تقديم تقويم تحليلي تكاملي .. هذا المنهج يعتمد تقسيم فترة حكم الرئيس على مراحل، ثم تحديد طبيعة كل مرحلة، ومن بعد الحكم على كل مرحلة في سياقها الزمني والأحوال التي كانت سائدة حينها .

وابتداءً فإن من سنن التاريخ ونواميسه أن الشخص هو محور ارتكاز المتغيرات والأحداث سلباً وإيجاباً، أما إذا توافر مع الشخص

مواصفات ومؤهلات القيادة، واستطاع فهم عناصر معادلة التغيير وصنع الإنجازات الكبرى والمتمثلة في الشعب والتراب والزمن على حد تعبير مالك بن نبي في كتابه (شروط النهضة) وتمكن من تحريك توليفتها، فإنه ينجح في تحقيق النقلات النهضوية، ويصبح بالتالي من أعلام التاريخ .

هذه السنن ليست حكراً علينا وإنما هي قانون طبيعي ومجتمعي حتى في المجتمعات التي حققت مرتبة متقدمة بين الشعوب على هذه القاعدة، ولكن المهمة الأهم لرواد التغيير تبقى بعد الإنجازات في كيفية تحويلها إلى مؤسسات وتأسيسات يبنى عليها في بنية المجتمع ومن ثم المحافظة عليها لتصبح وسيلة لأهداف جديدة تنشد بناء الإنسان وتطوره ورفاهيته .

إن الرئيس علي عبد الله صالح وصل إلى سدة الحكم في زمن عصيب وواجه تحديات جمة، ومع ذلك فإن العين لا تخطئ إنجازاته الأكثر جلاء والمتمحورة في :

- تحقيق وحدة الوطن والمحافظة عليها .
- إقامة نظام ديمقراطية تعددي، وترسيخ مبدأ الوصول إلى السلطة عبر الانتخاب المباشر .

فهذه إنجازات الرئيس علي عبد الله صالح ولها ثمراتها المتفرعة عنها، وتبقى المهمة الباقية هي منح هذه الإنجازات مضامينها الحقيقية وعنوانها الأساسي دولة النظام والقانون التي تحدد الحقوق والواجبات والسلطات على أساس الدستور، ولعل السلبيات تكمن في جهد وحركة الدولة في الوصول إلى هذه الغاية، وهي مهمة لا تنتهي عند حد ولكنها متواصلة والأهم هو جدية التوجه، والبدء فعلياً بخطوات حقيقية في هذا المجال .

س: هل كانت الصراعات التي نشبت مع خصوم داخليين عديدين من أجل الوطن أم من أجل الحفاظ على الكرسي؟!

يحسن بهذا السؤال أن يتجاوز هذا التحديد الحاسم بـ(مع) أو (ضد)، ذلك أن تقرير الصراع على السلطة أمر متقرر أصلا في الواقع العربي عموماً . بالنسبة لليمن في تاريخها السياسي المعاصر هو جولات من تنازع السلطة خارج المؤسسات الدستورية، وهو في جوهره يقوم على سلطة التغلب .

في العام ٧٨م وهو تاريخ وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة وسدة الرئاسة جرى لأول مرة تصعيد الرئيس عبر البرلمان (مجلس الشعب التأسيسي) ومنذ ذلك الحين انتظم تقرير سلطة الحكم عبر دورات من البرلمان، حتى العام ١٩٩٩م حيث تم لأول مرة أيضاً انتخاب رئيس الجمهورية عبر الانتخاب المباشر مع نص قاطع في الدستور بعدم السماح للرئيس بتولي الرئاسة لأكثر من دورتين .

هذا التطور السياسي والدستوري حسم مسألة الصراع على السلطة وقطع الطريق أمام شرعية الوصول إلى الحكم عبر الانقلابات والوسائل غير الديمقراطية .

وهذا التاريخ لم يخل من الصراعات ودورات العنف على خلفية التنازع على السلطة، والاستحواذ على الحكم، ولكننا سنلاحظ أن فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح وإن شهدت منازعات مسلحة أو الانقلاب وحتى حرب ١٩٩٤م إلا أنه – أي الرئيس صالح– كان وهو يذود عن حكمه هذه التهديدات، يخلع عليها شرعية في وقتها .

إذن الصراعات من أجل الكراسي .. كراسي الحكم هو عنوان آخر

لموضوع انتقال الحكم الوطني من الشـــرعية الثورية إلى الشرعية الدســـتورية، وهو ما يجب بالفعل أن تتواثق الجماعة الوطنية على توفير الفرصـــة التاريخية لهذا الانتقال بهدف إنهاء دورات العنف وتاريخ الصراع .

وأحسب أن التطور السياسي والدستوري الذي وصلت إليه اليمن يمثل مدخلاً هاماً - ولو كان نظرياً وممارسة منقوصة حسب ادعاء البعض - للانتقال إلى الشرعية الدستورية، وتنظيم الصراع على السلطة كحق بوسائل قانونية سلمية .

وهو ما يعني في المرحلة الراهنة إعطاء النظام وظيفة تجديدية عنوانها المتسق مع شـــعارات زماننا الماثل هو : الإصلاح السياسي بمعناه الأوسع ومهامه المتعددة . وليكن هذا هو برنامج عمل القوى السياســية والوطنية عوضاً عن الانشـــغال بالأوهـــام والجزئيات والغيبيات.

xxxxxxx

من طارئ الرئاسة
إلى ثابت الزعامة وشرعيتها

علي عبد الله صالح كان يمكن أن يكون طوال سـنين حكمه من صنف الرؤسـاء الذين يتكررون علي كراسي السلطة ثم يغادرونها كرقم في مسلسـل الحكام، لولا إنجازين هامين نقلاه إلى مصاف الزعماء.. والزعمـاء التاريخيين . هذان الانجازان العظيمان هما : الوحـدة ، الديمقراطية ، فهما اللذان حققا لعلي عبد الله صالح مرتبة يبن الرؤساء بدرجة زعيم .

فالوحـدة مثَّلت اللحظة التاريخية التي بادر علي عبد لله صالح لاهتبالها بعـد غياب دام حقباً متلاحقة من الزمن عندما سـعى لإعلانهـا في الثاني والعشـرين من مايـو ١٩٩٠م، وتوليه زعامة الجمهورية اليمنية الموحدة بالشراكة مع صنوه الاشتراكي، وتأكدت زعامتـه الوحدوية بعد ذلك مسـتقلة متفردة في مواجهة المحاولة لانفصالية المسلحة في صيف ٩٤م وإفشالها تماماً .

وبهذا استطاع أن يحرز لقب الزعيم التاريخي باستحقاقه موقع موحد لليمن الطبيعي وأحد صناع التحولات في تاريخ اليمن .

أما الديمقراطية فرغم عللها وتعثراتها إلا أنها مثلت هي الأخرى سانحة اللحظة التاريخية لزعامة علي عبد الله صالح بصفتها توأم

الوحدة، فبعد سنوات عديدة عاشها اليمن المعاصر خارج حساب الزمن الديمقراطي، يقوم علي عبدالله صالح بإجراء انتخابات برلمانية حرة في العام ٨٨م، وبعد المحاولة الانفصالية المسلحة الفاشلة لم يستفزه ذلك للتراجع بل واصل اعتماده على الشرعية الدستورية حتى استحقاق ٩٧م الانتخابي، وفي العام ٩٩م أجريت لأول مرة في تاريخ اليمن السياسي (انتخابات الرئاسة) .

وهي ثقة بالذات جريئة وشجاعة وسديدة في ذات الوقت، وهي منزلة حين بلغها فإنها تكون قد قضت على أي تردد يدور في أذهان الناس عن عدم أحقيته للترشح أكثر من دورتين، كما نفت بشكل رسمي ودستوري أي صفة وراثية للحكم، وقطعت الطريق أمام أي وسيلة للوصول إلى السلطة بالقوة أو بدعاوى السلالية أو الحق الإلهي، ليسحب البساط من تحت أقدام أصحاب المعارك المفتعلة المتوارية خلف عجزها وواقعها المأزوم .

ولو أننا توقفنا عند الحملة الإعلامية الموجهة حول موضوع التوريث رغم إقرارنا بحق الاختلاف وحرية الرأي وعدم جدوى مواجهة الرأي الآخر بردود الفعل التخوينية أو القمعية -رغم كل ذلك - إلا أننا سنجد هذه الحملة مُفتعلة وفي الجبهة الخطأ، وهي بالتالي لا تقدم أي إسهام في معركة العملية الديمقراطية ومعركة الدستور الذي يتسم بالعلو والسمو، ولا تعتريه نواقص أو شبهات بل على العكس إنه تعبير عن خطاب مأزوم عجز عن العمل في ساحة سياسية مفتوحة، وفشل في استثمار ما هو متاح لينبش في الضمائر المستترة وفي الغيب المجهول بينما النصوص

الإلزاميـــة العليا، والواقع في الممارســة يدحض كل هذه الدعاوى، فلماذا لا تكون المعركة هي معركة ضد التجاوز للدســتور والمطالبة بتطبيقه وبحمايته، ولماذا لا تكون المعركة ضد الفســاد الذي يدمر حياتنا ويســلبنا حق العيش الكريم لصالح عصبة متحكمة أنانية، فهذه ميادين مفتوحة ويمكن عمل الكثير في ســاحاتها بدلاً من مطــاردة الأوهــام جريــاً وراء التضحيات المجانية التي تســتهلك الجهــد بــدداً دون تقديم برنامج عملي حقيقــي وواقعي وبأدوات مؤهلة ومستقبلية جديرة بمهام التحولات .

زعامة المستقبل :

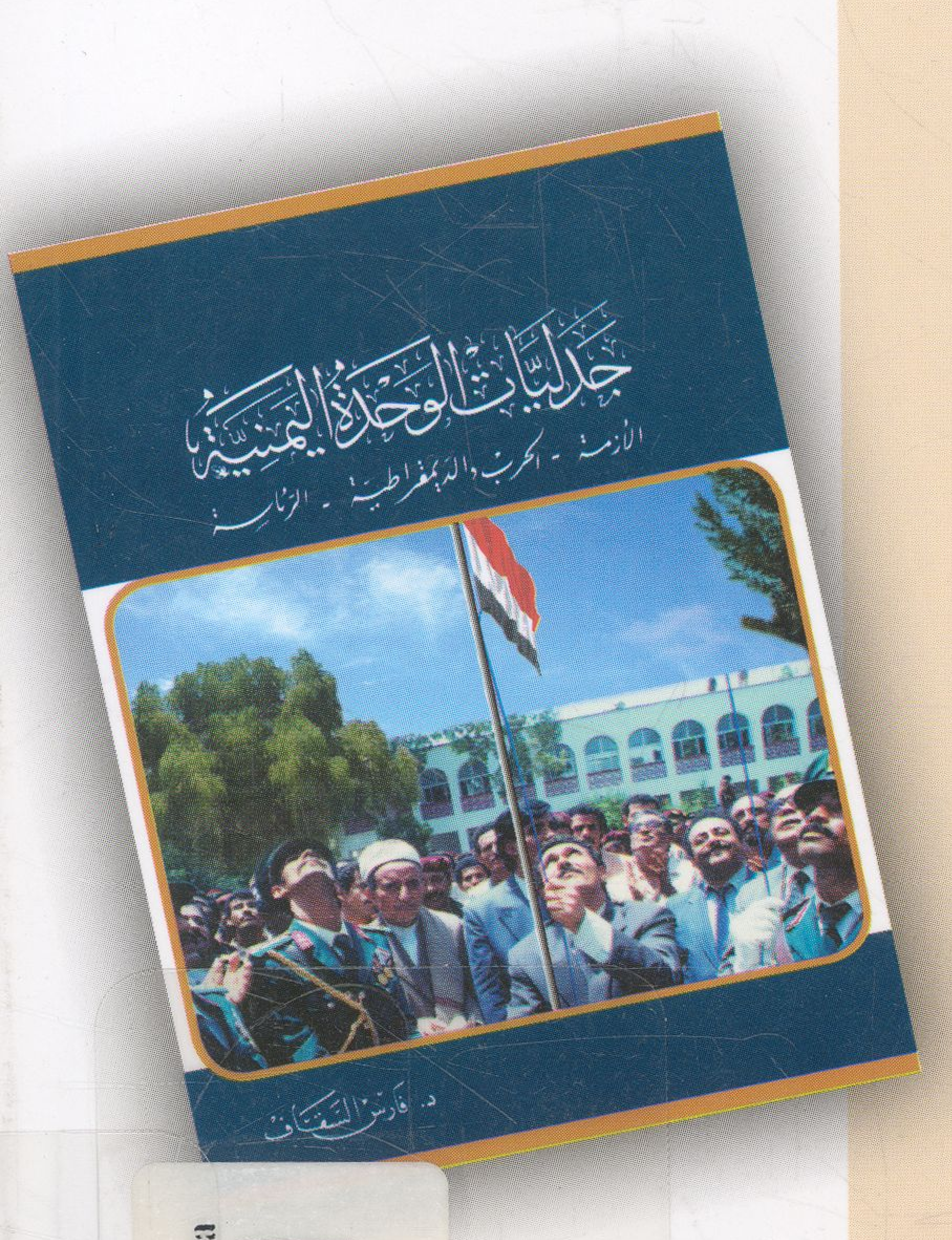
وفي مقابل ذلك، فإن الزعامة عمل تحولي لا ينقطع بل يتواصل ويمتد ويجــد صدقيته وحقيقته في الواقع، كما لا يجب أن تنقلب إنجــازات الزعامة إلى نقيضها الســالب، وإلا كانت مجرد عناوين بلا محتوى .

إن زعامة علي عبد الله صالــح التاريخية تواجه تحدياً من نوع مختلف هــذه المرة، بعد أن بدّد مخاطر الوحدة السياســية، وبعد أن عزّز خــط الديمقراطية، ولهذا فإن مصــادر تكريس الزعامة التاريخية ستكون –في المرحلة القادمة– مستقاة من تعزيز الوحدة الوطنية، وإنجاح دولة المؤسســات المرتكزة علــى النظام والقانون وقيم الحق والعدل والحرية ومحاربة الفساد .

ونحسب أن الرئيس علي عبد الله صالح سيكون زعيماً تاريخياً أهــلاً لمهام المرحلة التي تتطلب النجــاح وبدرجة كبيرة، وقد أهلته

الأحداث لإنجاز المهام الجديدة، وأضحى أكثر إدراكاً للمخاطر التي تهدد زعامته وتتهدد مســتقبل اليمن ذاتــه .. فكما حقق الزعامة التاريخية فسيكون أحرص على أن يكون زعيم المستقبل .

- انتهى -



هذا الكتاب

بين دفتي هذا الكتاب مجموعة مقالات مختارة نشرتها في صحافتنا المحلية وفي الصحافة العربية الدولية خلال فترةٍ ما بعد الوحدة الممتدة:

- أولاً: من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٤م
- ثانياً: منذ بدء أول انتخابات رئاسية ١٩٩٩م - وحتى ما قبل الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٦م.

الموضوعات غطّت أزهى وأخطر فترات تاريخ اليمن المعاصر، واليوم ونحن على أعتاب انتخابات الرئاسة والمحليات في سبتمبر ٢٠٠٦م، تشهد اليمن حراكاً قوياً للقوى السياسية والاجتماعية تبحث لها عن موقع في المستقبل. ويردد كثيرون أن السنوات السبع القادمة من قابل الفترة الرئاسية هذه سترسم صورة اليمن السياسي والاقتصادي سواءً كانت إيجاباً أو سلباً، وفي الحالين الأمر صحيح إلى حد كبير.

وفصول الكُتاب تحاول اكتشاف ذلك وربما تفيد القارئ المتأمل أو هو رجاؤنا.